

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم تجارية _ التخصص: مالية و تجارة دولية

بعنوان:

اثر السياسة النقدية في كبح التضخم

دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر الفترة (1990-2008)

تحت اشراف الدكتور:

بوضراف الجيلالي

من اعداد الطالب :

مغفات كريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الأعضاء	رتبة الأستاذ	الجامعة	
بوضراف الجيلالي	أستاذ محاضر-أ-	مستغانم	مقررا
مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر-ب-	مستغانم	رئيسا
يسعد عبدالرحمان	أستاذ محاضر-أ-	مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2017_2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر، وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور
أكل ، رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء ، إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينها ، أمي الحبيبة
أهديك هذه الرسالة جزآك الله خيرا .. وأمد في عمرك بالصالحات فأنت زهرة الحياة ونورها .

إلى اليد الطاهرة التي أزلت من أمامنا أشواك الطريق ، ورسمت المستقبل بخطوط من الأمل والثقة ، إلى
الذي لا تفيه الكلمات و الشكرو العرفان إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة ، أبي الحبيب أطل الله في عمره ،
والبسه ثوب الصحة والعافية ، ومتعني ببه ورد جميله .

إلى القلوب الرقيقة الطاهرة ، و النفوس البريئة إلى إخوتي رياحين حياتي .عبد الرحمان ، محمد الصديق ،
الحاج ، وعلي ، والى روح أخي الطاهرة عمر رحمه الله ، وإلى أخواتي جميلة ، حليلة ، وفاطمة .

إلى أصدقائي الأعزاء بوشافة العيد الذي كان السبب في إتمامي مشواري الدراسي، و غانم عزوز الذي لا
انسي نصائحه القيمة ، كما اهديه إلى ابن خالي الدكتور احمد مغتات الذي ساعدني كثيرا في انجاز هذا
العمل كما اهديتها إلى جميع أصدقائي القدماء و الجدد .

إلى كل أفراد عائلتي ، والى كل شخص يقرأ هذه الرسالة

كلمة شكر و عرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي ، نقدم أسى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا قدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، وأخص بالتقدير والشكر الدكتور "بوضراف الجيلالي" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنى كل خير، وله مني كل التقدير والاحترام .

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا ، وقدموا لنا التسهيلات والأفكار والمعلومات ، وربما دون إن يشعروا بذلك ، فلهم منا كل الشكر ، وأخص بالذكر الأستاذ طاهري .

الفهرس

- (01) المقدمة العامة
- (07) الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية
- (07) تمهيد
- (07) المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية
- (07) المطلب الأول: تعريف ونشأة السياسة النقدية
- (08) المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
- (08) الفرع الأول: سياسة نقدية توسعية
- (08) الفرع الثاني: سياسة نقدية انكماشية
- (09) المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
- (09) الفرع الأول: الأدوات الكمية
- (11) الفرع الثاني: الأدوات النوعية
- (12) المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية
- (12) الفرع الأول: الأهداف الأولية
- (13) الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة
- (17) الفرع الثالث: الأهداف النهائية
- (19) المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
- (19) المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية: نظرية كمية النقود ومعادلة كامبريدج
- (20) الفرع الأول: نظرية كمية النقود: أرفينج فيشر: Irving Fisher
- (22) الفرع الثاني: نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج
- (22) الفرع الثالث: التوازن النقدي عند الكلاسيك
- (25) المطلب الثاني: النظرية الكينزية: عرض وطلب النقد ونظرية سعر الفائدة
- (26) الفرع الأول: عرض وطلب النقد ونظرية سعر الفائدة
- (27) الفرع الثاني: الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند كينز
- (29) المبحث الثالث: ظاهرة التضخم
- (29) المطلب الأول: نظرة عامة حول التضخم
- (29) الفرع الأول: تاريخ التضخم

- (30) الفرع الثاني : تعريف التضخم.....
- (31)المطلب الثاني: طرق قياس التضخم.....
- (31) الفرع الأول : الأرقام القياسية للأسعار.....
- (34) الفرع الثاني :الفجوات التضخمية.....
- (36)المطلب الثالث : أنواع التضخم.....
- (36) الفرع الأول: أنواع التضخم من حيث الأسباب المنشئة له.....
- (38) الفرع الثاني: أنواع التضخم من حيث خصائصه.....
- (40) الفرع الثالث: أنواع التضخم من حيث تحكم الدولة في جهاز الائتمان.....
- (41)المطلب الرابع: أسباب التضخم.....
- (42) الفرع الأول: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب.....
- (43) الفرع الثاني : التضخم الناشئ عن نقص العرض الكلي.....
- (44) الفرع الثالث : التضخم الناشئ عن التكلفة.....
- (44) الفرع الرابع : آثار التضخم.....
- (46) خلاصة الفصل.....
- (47) الفصل الثاني : اثر السياسة النقدية في كبح التضخم.....
- (47) تمهيد.....
- (47) المبحث الأول : تأثير السياسة النقدية على التضخم بالأدوات الكمية والنوعية.....
- (47)المطلب الأول : تأثير السياسة النقدية على التضخم بالطرق الكمية.....
- (47) الفرع الأول : تغير نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة.....
- (49) الفرع الثاني: سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة.....
- (50)المطلب الثاني : تأثير السياسة النقدية على التضخم بالطرق النوعية.....
- (50) الفرع الأول: لتثير الائتمان و النسبة الدنيا للسيولة.....
- الفرع الثاني : قيام البنك المصرفي ببعض العمليات المصرفية والإقناع الأدبي والودائع
- (51)المشروطة من الاستيراد.....
- (51)المبحث الثاني : التحليل النقدي لأثر السياسة النقدية على التضخم.....
- (51)المطلب الأول : اشتقاق منحنيات Is Im والتوازن الكلي.....
- (52) الفرع الأول: اشتقاق منحنى IS (في سوق النقد).....
- (52) الفرع الثاني :اشتقاق منحنى LM (في سوق النقد).....

- (54)الفرع الثالث : التوازن الكلي (في سوق النقد).....
- (55)المطلب الثاني : النظرية الحديثة واثرتغيرات قيمة النقد على التضخم.....
- (55)الفرع الأول: التحليل من جانب العرض.....
- (56)الفرع الثاني: التحليل من جانب الطلب.....
- (59)المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي.....
- (59)الفرع الأول : دور السياسة النقدية في علاج الركود الاقتصادي.....
- (61)الفرع الثاني : دور السياسة النقدية في علاج التضخم.....
- (61)المبحث الثالث : انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي.....
- (61)المطلب الأول : أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وقنوات انتقالها (المنظور النقدي)
- (62)الفرع الأول: اثرانتقال السياسة النقدية من قناة سعر الصرف والإقراض المصرفي
- الفرع الثاني: اثرانتقال السياسة النقدية من قناة أسعار السندات وقناة التدفق النقدي و
- (63)من قناة الميزانية العمومية.....
- المطلب الثاني: فترات تباطؤ السياسة النقدية والمشاكل التي تواجهها في التطبيق العملي
- (64)وشروط نجاحها.....
- (64)الفرع الأول : فترات تباطؤ السياسة النقدية.....
- (66)الفرع الثاني : المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في التطبيق العملي.....
- (68)الفرع الثالث : شروط نجاح السياسة النقدية.....
- (69)خلاصة الفصل.....
- الفصل الثالث (الجانب التطبيقي) : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر في الفترة
- (70)(1990 – 2008).....
- (70)تمهيد.....
- (70)المبحث الأول: نشأة وتطور وطبيعة الجهاز المصرفي في الجزائر.....
- (70)المطلب الأول: نظرة عامة حول تطور الجهاز المصرفي الجزائري.....
- (71)الفرع الأول : الخزينة العمومية.....
- (71)الفرع الثاني : المؤسسات المالية والبنكية.....
- (72)المطلب الثاني: البنك المركزي الجزائري.....
- (72)الفرع الأول : نشأة البنك المركزي الجزائري.....
- (73)الفرع الثاني : تعريف البنك المركزي.....

- (73) الفرع الثالث : خصائص البنك المركزي ومهامه
- (74) المطلب الثالث : قانون النقد والقرض إصلاحات 1990: القانون 10-90
- (74) الفرع الأول : أسباب صدور قانون النقد والقرض
- (75) الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض
- (78) المبحث الثاني: تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على التضخم فترة 1990_2008
- (78) المطلب الأول : مراقبة حجم الكتلة النقدية.....
- (83) المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري
- (83) الفرع الأول : سياسة الاحتياطي القانوني.....
- (85) الفرع الثاني : سياسة معدل الخصم و معدل الفائدة.....
- (89) الفرع الثالث : السوق النقدية.....
- (90) المطلب الثالث : أثر الإصلاحات على فعالية التمويل البنكي للفترة(1990_2008)
- (90) الفرع الأول : أثر الإصلاحات على جذب الموارد للنظام البنكي الجزائري(1990-2008)
- الفرع الثاني : أثر الإصلاحات على النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية (1990-2008)
- (94)
- (98) المطلب الرابع: تقييم القدرات التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية.....
- (98) الفرع الأول : تقييم قدرة البنوك الجزائرية في جذب الودائع.....
- (100) الفرع الثاني : قدرة البنوك التجارية على تغطية نشاطها الإقراضي.....
- (104) خلاصة الفصل.....
- (106) الخاتمة العامة.....
- (110) قائمة المراجع.....

قائمة الأشكال و الجداول

24	كمية النقود المعروضة و المطلوبة	1-I
52	منحنى IS (التوازن في سوق الإنتاج)	2-II
53	منحنى LM (التوازن في سوق النقد)	3-II
53	منحنى LM (التوازن في سوق النقد)	4-II
54	منحنى التوازن الكلي LM-IS	5-II
78	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارن	6-III
83	تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج الفترة(1993-2008)	7-III
84	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة(1994-2008)	8-III
85	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة(1994-2008)	9-III
88	تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (1990-2004)	10-III
92	تطور حجم الودائع البنكية خلال الفترة(1990-2008)	11-III
95	معدل نمو الودائع البنكية خلال الفترة(1993-2008)	12-III
94	تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2008)	13-III
97	تطور معدل النمو السنوي للقروض الموجه للاقتصاد خلال الفترة(1990-2008)	14-III
99	حركة الودائع البنكية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2008)	15-III
102	أهمية الودائع في تغطية النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية(1994-2008)	16-III

❖ المقدمة العامة:

تمثل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة الرئيسية التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك نجد إن السياسة النقدية لعبت دور بارزا في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود، حتى ظهور النظرية الكينزية في الاقتصاد عقب انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي هيئت الظروف لإزاحة فكر المدرسة الكلاسيكية عن صدارة الفكر الاقتصادي في المستويين الأكاديمي التطبيقي لتحتل مكان الصدارة النظرية الكينزية، والتي تؤمن إن السياسة المالية تعد أكثر فعالية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينات والأربعينات وحتى الخمسينات من القرن العشرين، حين تفاقم العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد التدخل الدولة في الحيات الاقتصادية .

في ظل تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية و التطور العلمي في أساليب الإنتاج، إلى جانب إهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة الاقتصاد، فأسهم كل ذلك في تهيئة الظروف لتوجيه النقد للسياسات الاقتصادية المنبثقة من النظرية الكينزية، والدعوة للتحويل إلى فكر المدرسة النقدية الحديثة، والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فيردمان). وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينات من القرن العشرين مرة أخرى مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية .

ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية، مع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين النقدية والمالية، حتى يتسنى الحد من الآثار الاقتصادية السالبة الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية، وتحقيق قدر أكبر من الفعالية في التأثير على وضع اتجاه النشاط الاقتصادي، بل إن استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمهما برامج إصلاح اقتصادي والمالي والنقدي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) في معظم الدول النامية قد جعل منها محور السياسة الاقتصادية الكلية، وبالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم .

وعليه قد احتلت السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الكلية في نظام الاقتصاد الحر، وهو ما تسعى إليه مختلف دول العالم وبالأخص الكتلة الشرقية سابقا والدول النامية .

وكون العديد من الدول النامية ما تزال حديثة العهد بعملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد بدرجة كبيرة على السياسة النقدية فإن الحاجة تستدعي إيلاء موضوع دراسة السياسة النقدية وفهمها أهمية كبيرة، وإخضاع

تنفيذها للتقويم والتمحيص المستمر, حتى يتسنى للمختصين تطويعها وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها .

إن فعالية السياسة النقدية تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات و الودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى ادنى حد ممكن لتحقيق بذلك النقود قيم تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية تجاه السلطة النقدية , إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات و العوائق من بينها :

- شدة حساسية الاقتصاد وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة النفطي , وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملية التسديد النفطية .
- ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل , و المتمثلة أساسا في السوق المالي ذا النشا الحديثة .
- ضعف التعامل مع البنوك مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي .
- ضعف التعامل بالنقد الالكتروني , وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية .

يلعب البنك المركزي دورا مهما في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية - الاقتصادية - الاستثمارية - التجارية - الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل , فالبنك المركزي يعكس دور الحكومة في النشاط المالي والاقتصادي وذلك من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق وضبط السياسة النقدية وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل و الفعال وفق الإمكانيات المتاحة للدولة , إصدار الأوراق النقدية , المحافظة على مستويات الدخل و الأسعار ومراقبة أسعار الصرف و اتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية و المالية عموما مستعينا بالأساليب و الوسائل التي تمكنه من الأداء الكفاء و الفعال لهذه المهام .بالإضافة إلى انه يزاول مجموعة من الوظائف الأخرى (مباشرة - غير مباشرة) من أهمها متطلبات الحد الأدنى للاحتياطي , وتطبيق آلية سعر الخصم ودور المقرض الأخير , وعمليات السوق المفتوحة .

بالرغم من أهمية الأدوار الوظيفية التي ينهض بها المصرف المركزي عموما من خلال تحمله لأعباء المسؤولية القانونية باعتباره بنك الدولة وبنك البنوك فمن خلال المهام و الوظائف التي يطلع بها قانونا تتضح مدى قوة النظام النقدي والمصرفي الكلي و من ثم المالي والاقتصادي للبلد المعني فضلا عن كونه المرجع المسئول عن مراقبة تنفيذ السياسة النقدية للدولة وكذلك سياستها المصرفية من خلال أدواته ووسائله التي قد تختلف من نظام اقتصادي لأخر حسب مدى قوة هذا الدور وحد تدخل الدولة في النشاط المالي والاقتصادي .

ونظرا لأهمية السياسة النقدية و الدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية ,هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي ,ويهمنا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية .

أصبح الحديث عن السياسة في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد و القرض (90-10), المعدل و المتمم للأمر (03-11) واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض و تداول النقود ,والذي كرس مبدأ الاهتمام و التوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها و الإشراف عليها و تقييمها و منح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها ,وهو المر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية .وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية و المالية التي شاهدها الجزائر خاصة مع مرحلة الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ,عرفت ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى المستويات مع بداية التسعينات خاصة بع التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989 و الذي تأصل حتى تطبيق قانون 90-10 .وفي سنة 2000 عرفت تراجعاً قياسي في معدلات التضخم كنتيجة لهذه الإصلاحات وبعدها أصبح معدل التضخم في حالة تذبذب وذلك حسب الحالة الاقتصادية القائمة ,و الإصلاحات السائدة .

❖ الدراسات التجريبية

(1)دراسة 2001 Ander Minella بعنوان :

Monetary policy and inflation in brazil(1975-2000): A VAR estimation

الذي حاول البحث في العلاقة بين السياسة النقدية و العناصر الأساسية للاقتصاد الكلي والتي تنطوي على العلاقة بين كل من الإنتاج معدل التضخم معدل الفائدة و النقود في البرازيل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتقدير VAR في الفترة الممتدة من 1975 إلى 2000.

ومن خلال هذه الدراسة تمت مقارنة فترات مختلفة لتغيرات التضخم تتمثل في زيادة معتدلة للتضخم من خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1985 ,ارتفاع معدلات التضخم من 1985 إلى 1994 ,و انخفاض معدلات التضخم من 1994 إلى 2000 ,والنتائج الرئيسية المتحصل عليها من خلال الدراسة كما يلي :

- صدمات السياسة النقدية لها آثار كبيرة على الإنتاج .
- لا تحفز على انخفاض معدل التضخم خلال أول فترتين ,ولكن هناك مؤشرات أخرى دلت على أنها قد اكتسبت قدرة للتأثير على الأسعار بعد إن تبنى خطة حقيقية للاستهلاك .
- السياسة النقدية لا تستجيب عادة بسرعة أو بفعالية لمعدل التضخم الناتج في الفترة الأخيرة وهو ما وضحته درجة استجابة معدل الفائدة للالتزامات المالية ,ويرافق صدمات أسعار الفائدة الايجابية خلال الفترات الثلاثة مع وجود استمرار للتضخم بدرجة اقل في الفترة الثالثة خصوصا بعد اعتماد استهداف التضخم في سنة 1999 .

(2)دراسة 2015 ل دبات أمينة بعنوان : (السياسة النقدية واستهداف التضخم)

حيث تناولت من خلال هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام ,ومعد إعادة الخصم في الجزائر ,مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر ,تطور الكتلة النقدية ,سعر الصرف الاسمي وهذا باستخدام نموذج VAR وذلك خلال الفترة (1970-2012) .وكانت النتائج إن هناك ضآلة استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك لأي صدمات مفاجئة في معدل إعادة الخصم وسعر الصرف ,كما اناي تغير في سعر الصرف يؤدي إلى تغير سلبي في مؤشر أسعار الاستهلاك ,أما فيما يخص معدل إعادة الخصم فهناك علاقة متبادلة خلال الفترات الأولى فقط. وفي الأخير الكتلة النقدية التي كان تأثيرها واضحا وهو يتراوح ما بين الارتفاع والانخفاض ,أي في حالة تذبذب .

❖ إشكالية البحث :

ومن هنا وبناء على ما تم استعراضه, تكون إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي :

هل تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة لكبح التضخم في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية لا بد من تفريعها إلى أسئلة جزئية كما يلي :

- ما هو مفهوم السياسة النقدية أدواتها أهدافها وقنوات انتقالها ؟
- ما هو مفهوم التضخم وما هي سياسات كبحه ؟
- ما هي فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم في الجزائر ؟

❖ فرضيات البحث :

- تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق أهدافها .
- تتغير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية .
- تعتبر سياسة كبح التضخم الهدف الأولي للسياسة النقدية من اجل تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل .

❖ أهمية الدراسة :

نظرا للتطورات التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال ومختلف الإصلاحات التي قامت بها للتحكم في معدل التضخم ,تكمّن أهمية البحث فيما يلي :

- دراسة وتحليل السياسة النقدية باعتبارها تعمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار .
- دراسة سياسة كبح التضخم لمعرفة مدى تحقيقها للاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل .

❖ أهداف ودوافع الدراسة :

يكمن الهدف من هذه الدراسة في إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في مواجهة التضخم ,كما تهدف إلى دراسة كيفية معالجة التضخم بالجزائر والتعرف على أسبابه المنشئة إضافة إلى محاولة البحث عن الشروط الضرورية لتطبيق سياسة كبح التضخم في الجزائر .

❖ حدود الدراسة :

يقصر الإطار المكاني على دراسة السياسة النقدية ومعالجة التضخم في الجزائر, أما الإطار الزمني فيشمل الفترة من 1990 إلى 2008.

❖ محتويات الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول , حيث كان الفصل الأول بعنوان "السياسة النقدية وظاهرة التضخم " فقد خصص لدراسة المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية وتحليل الفكر الاقتصادي لها بالإضافة إلى ظاهرة التضخم و التحليل الاقتصادي له , وهذا في ثلاثة مباحث , فالأول مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية والثاني السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي , أما الثالث فهو ظاهرة التضخم.

والفصل الثاني بعنوان " اثر السياسة النقدية في كبح التضخم " وتم دراسة فيه تأثير السياسة النقدية على التضخم , وهذا في مبحثين الأول بعنوان تأثير السياسة النقدية على التضخم بالأدوات الكمية والنوعية و الثاني انتقال اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي .

أما الفصل الثالث كان بعنوان دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر في الفترة (1990-2008) وقد تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى النظام المصرفي الجزائري مع التعرض لمختلف الإصلاحات التي شهدتها , يليه دراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر وتقييم فعاليتها , وأخيرا الدراسة القياسية.

الفصل الأول

الفصل الأول

السياسة النقدية وظاهرة التضخم

تمهيد :

اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطورها المختلفة، حيث نجد أن السياسة النقدية، مرت بأربعة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسات الاقتصادية.

حيث نجدها قد احتلت مكان الصدارة – في مرحلة ما قبل كينز في القرن التاسع عشر- كمحدد للسياسة الاقتصادية الكلية، ثم جاء كينز في الثلاثينيات من القرن العشرين ليؤكد على أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، حتى جاءت المرحلة الثالثة في الخمسينيات لتأخذ السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية على يد "ميلتون فريدمان" الاقتصادي الأمريكي زعيم المدرسة النقدية. هذا الخلاف الذي أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعمارة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة بل طالب بضرورة عمل مزج أو خلط لكل من الأدوات النقدية والأدوات المالية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر طور من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في معالجة التضخم .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية

إن لسياسة النقدية عدة تعاريف ولعل من بين أهم التعريف المالي:

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

- ❖ يقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار¹.
- ❖ يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والتدابير والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتأثير في عرض النقود لما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.

1. ضياء مجيد الموسوي، - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ص

❖ كما يمكن القول بان السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الدولة في التدخل المباشر والمعتمد عن طريق السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية بتغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان واستخدام الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد.

- ويعرفها **George Pariente** على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.²
 - وهي حسب فوزي القيسي: التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان استخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية³.
- وبالتالي فالسياسة النقدية تعني قيام السلطات النقدية بالتأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود بشكل يوائم ويلاءم احتياجات النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني : أنواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية إلى قسمين سياسة نقدية انكماشية وسياسة نقدية توسعية.

الفرع الأول : سياسة نقدية توسعية

تستخدم هذه السياسة في حالة وجود ركود (كساد) حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش الذي يرفع معدلات البطالة، وتتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول في سوق الأوراق المالية مشتريا.

هذه الأدوات الكمية من السياسة النقدية تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد .

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2006، ص:

ويترتب على زيادة حجم الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة كل من مستوى الناتج والدخل و التوظيف وتنقل السياسة النقدية يترتب عنها زيادة مستوى الدخل وانخفاض سعر الفائدة

الفرع الثاني : سياسة نقدية انكماشية

تستخدم هذه السياسة في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار)

وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول كبائع في سوق الأوراق المالية .

هذه الأدوات تحد من قدرة البنك على منح الائتمان وخلق الودائع ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد، أما الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض مستوى كل من الدخل و الطلب الكلي مما يعني امتصاص القوة الشرائية للمجتمع وهو ما يحد في النهاية من التضخم.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تتمثل في مجموعة الأدوات المتاحة أمام السلطات النقدية والتي يتم استخدامها من اجل تحقيق الإغراض النهائية، وقد تختلف هذه الأدوات من دولة لأخرى في ضوء تفاوت النظم السياسية و الهياكل الاقتصادية والترتيبات المؤسسة القانونية ودرجة تطور الأسواق النقدية و المالية وغير ذلك من الاعتبارات الأخرى .

وفي معظم الدول الرأسمالية فئـن السلطات النقدية تستخدم أداة أو أكثر.

واهم الأدوات الرئيسية تكمن في ما يلي :

الفرع أولا: الأدوات الكمية:(الأدوات العامة)

يوجد ثلاث أدوات كمية أو العامة رئيسية يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود ويمكن تحليل كل واحدة منها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1/1- تغيير نسب الاحتياط القانوني:

لعل من المعروف أن نسبة الاحتياط القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك وبالتالي إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع فان البنك في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياط القانوني مثلا من 40% الى 20% فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود فيزداد المعروض النقدي والعكس صحيح إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع, فان البنك المركزي في هذه الحالة

سيرفع من نسبة الاحتياطي القانوني من 20% مثلا الى 40% وتنخفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود فينخفض المعروض النقدي وهنا يؤثر تغيير الاحتياطي القانوني على مضاعف الودائع.

وتعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني سلاحا فعالا في التأثير على حجم الائتمان ومن ثم على عرض النقود فحت التغيرات الصغيرة في الاحتياطي القانوني ينتج عنه تغير كبير في عرض النقود

2/1 عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسات وعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، وهي إحدى الأدوات التقليدية التاريخية التي اتبعتها البنوك المركزية في عرض النقود.

فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي

وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، وثم يزداد المعروض النقدي.

أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبذلك تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها من النقود السائلة وبالتالي تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود ويقل وبالتالي عرض النقود.

3/1 تغيير سعر إعادة الخصم:

لعل استقرار تاريخ الفكر الاقتصادي يشير إلى أن تلك الأداة شاع استخدامها في القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين، غير أنها أصبحت قريبة الأهمية في العصر الحديث والوقت الحاضر.

وسعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويطلق عليه أيضا سعر البنك.

وعندما يغير البنك المركزي سعر الخصم فإنه يغير من عرض النقود، فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود، فإن البنك المركزي يخفض سعر الخصم، وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه وإذا تم ذلك فإن القاعدة النقدية وبالتالي عرض النقود يزدان.

وإذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود، فإن البنك المركزي يزيد من سعر الخصم، وهذا يعيق قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منه... وهكذا فإنه بتغيير سعر الخصم يتوفر للبنوك حافز لتغيير اقتراضها من البنك المركزي، ولذلك تتغير القاعدة النقدية وعرض النقود.

وهناك علاقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها، وكلما ارتفع سعر إعادة الخصم كلما زاد سعر الفائدة على القروض، حتى تستطيع أن تقوم البنوك بإقراض أموالها و تحقيق هامش ربح معقول، لأنها تقترض من البنك المركزي نظير الأوراق التجارية التي تحصل عليها من العملاء.

ويتميز سعر إعادة الخصم بأنه يكفل للبنوك الحصول على الأموال في أي وقتا وبتكلفة منخفضة عن الوسائل الأخرى. و من ناحية أخرى تمكن أداة سعر إعادة الخصم البنوك من تعديل الرصيد الاحتياطي الخاص بها لدى البنك المركزي بسرعة وفعالية، وتقوم بدور مكمل لسياسة السوق المفتوحة.

الفرع الثاني: الأدوات النوعية (الكيفية)

ويطلق عليها أيضا الكيفية، وكذلك الأدوات التمييزية، ويرجع اللجوء إلى تلك الأدوات إلى اعتبارات عديدة، من أهمها محاولة تلافي العيوب التي تتولد من الاعتماد على الأدوات العامة وحدها للتأثير على عرض النقود، وقد تستخدم أيضا الأدوات الخاصة لتعويض الأدوات العامة.

والهدف من استخدام تلك الأدوات هو إحداث تغييرات هيكلية في هيكل الائتمان وبالتالي المعروض النقدي لخدمة قطاع معين مثل القطاع التصديري من اجل تشجيع الصادرات و على الأخص الصادرات السلعية، و قد يكون العرض هو الحد من الائتمان في قطاع معين وإتاحة الائتمان لأغراض المضاربة.

و عموما سنكتفي هنا بذكر أهم الأدوات الخاصة التي تستخدم في مجال السياسة النقدية وهي:

1. **تأطير الائتمان:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.
2. **النسبة الدنيا للسيولة:** حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من

- خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المتفجرة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.
3. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.
4. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.
5. التأثير والإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.
- وتتوقف فعالية وناجعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية

لتحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي ، ولقد اتبع البنك المركزي عدة استراتيجيات قديمة كنظرية القرض التجاري ، مبدأ الاحتياطات الحرة ، أسعار الفائدة ، ثم ظهرت بعد ذلك استراتيجيات حديثة للسياسة النقدية "الاستراتيجيات الحديثة الكاملة" والتي تعتمد على استخدام مجاميع الاحتياطي.

الفرع الأول: الأهداف الأولية

تمثل الأهداف الأولية حلقة البداية لإستراتيجية السياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها بالتأثير على الأهداف الوسيطة ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة. وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات.

المجموعة الأولى (مجمعات الاحتياطات النقدية)، والمجموعة الثانية (ظروف سوق النقد).

مجمعات الاحتياطات النقدية: تتكون من القاعدة النقدية والاحتياطات المتوفرة في الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المقترضة

القاعدة النقدية: تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية ، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة في الودائع الخاصة: فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحة منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى .

أما الاحتياطات غير المقترضة: فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض).

ظروف سوق النقد: تتكون من الاحتياطات الحرة ، معدل الأرصدة ، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد . حيث يمارس البنك المركزي رقابة قوية ويعتني بشكل عام قدرة المقترضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ، مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى ، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك . والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة من البنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة والعكس إذا كانت سالبة .

كما استعملت ظروف السوق كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها .

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

الأهداف الوسيطة هي التغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت والمقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي لكتلة نقدية . وتستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها وهي :

- 1- يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر على هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلباتها .
- 2- تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية السياسة النقدية ، فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد:
- إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.

-الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية ، كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود. وتكون الأهداف واضحة و سهلة الاستيعاب بين المتعاملين .

هناك ثلاث نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة وهي مستوى المعدلات الأساسية للفائدة ، سوق الصرف ، المجمعات النقدية الوسيطة .

أولا : معدل الفائدة كهدف وسيط

لنتذكر أن الكينزيين يتمنون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديون بها كثيرا لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي .

إلا أن المستثمرين والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقى التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيرا وحول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية

إلا أن معدلات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي :

فعلى مستوى الصعيد الداخلي :تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن، وعلى الاختيارات بين السندات والنقد.وعلى مستوى الصعيد الخارجي :تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة إيجابية - لا هي مرتفعة ولا هي منخفضة- ومستقرة قدر الإمكان في الزمن، فبعض الاقتصاديين يعتبر أن إحدى التفسيرات للأداءات الألمانية لـ 25 سنة تكمن في استقرارا لمعدلات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير حوالي 3 %، وهذه المعدلات المستقرة الإيجابية هي التي شجعت أفضل اختيارات الاستثمار والنمو المنتظم

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي :

- المعدلات الرئيسية : وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك .
 - معدلات السوق النقدية : وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة ... الخ)
 - معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل، وهي التي على أساسها تصدر السندات .
 - معدلات التوظيف في الأجل القصير (حسابات على الدفاتر، ادخار سكني ... الخ) .
 - المعدلات المدينة وهي المطبقة على القروض الممنوحة .
- وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي .

ثانيا : معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها :

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد .

إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفد احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا .

ثالثا : المجمعات النقدية

إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريبا بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدرج، بداية بشكل غير مععلن ثم مععلن، مثل النظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من 1974 بنك إنكلترا وبنك فرنسا انطلاقا من 1976. وتنص نظرية النقديين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقديون بان كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، ويبين فيردمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي :

1- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار .

2- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى .

3- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك وترتكز هذه النظرة لاستعمال المجمعات النقدية على المبررات التالية :

- إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديثها وحسابها ونشرها.

- يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها ولكن في السنوات الأخيرة برز مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة تداول النقد ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة ولهذا فإنه يبقى الإشكال مطروحا، ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق M_1 أو M_2 أو المجمع النقدي الأوسع M_3 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة .

وهناك مبررات لاستخدام المجمع الواسع والمجمع الضيق فالمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد وبينت التجارب الاقتصادية أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة لأن المجمع النقدي M_2 الذي يضم M_1 وتوظيفات في حسابات على الدفاتر يتأثر بشدة باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسابات على الدفاتر لدى البنوك.

كما أن المجمع النقدي M_1 يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يكون يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة، فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمع M_1 لكونه يدر مرد ودية

أفضل، أما المجمع الموسع فإنه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية، لكنه قد لا يصبح دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديد لمحفظات الأوراق المالية مثل انتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع نتيجة تنبؤات حول معدل الفائدة .

وكخلاصة فإنه يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا.

إن استخدام الأهداف الوسيطة يختلف غالبا من بلد لآخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطة لسياستها النقدية ، فمثلا نجد القاعدة النقدية مع الارتباط بمعدل الفائدة تستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تستعمل القاعدة النقدية وحدها في ألمانيا ، معدل الفائدة ومجموع القروض للاقتصاد في بلجيكا ، الكتلة النقدية في الأراضي المنخفضة وفرنسا .

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي :

1-استقرار الأسعار.

2-تحقيق مستوى عالي من الاستخدام.

3-تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

4-توازن ميزان المدفوعات.

جاءت هذه الأهداف الرئيسية لتطور معرفة دور السياسة النقدية، ففي البداية قبل الثورة الكينزية كانت السياسة الوحيدة الموجودة بيد السلطات النقدية هي السياسة النقدية، وكان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، وبعد أزمة 1929 جاءت الكينزية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية وظهر هدف آخر لها وهو تحقيق العمالة الكاملة .

وفي منتصف الخمسينات أصبح هناك هدفا آخر للسياسة النقدية هو تحقيق معدل عال من النمو، وفي السنوات الأخيرة ظهر هدف رابع للسياسة النقدية وهو توازن ميزان المدفوعات، وسنقوم بتفصيل هذه الأهداف النهائية فيما يلي :

أولاً : استقرار الأسعار

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي و المؤشرات الاقتصادية الرئيسية . و تنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة و العنيفة في مستوى الأسعار نظراً لان أي تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود و بالتالي آثار ضارة على مستوى الدخل و الثروات و تخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية و بالتالي على الأداء الاقتصادي .

كما أن الأجور في مثل هذه الأوقات تتخلف عن مسابرة ارتفاع الأسعار مما يقود إلى خفض الدخل لأصحاب الدخل الثابتة و إلى زيادة أرباح رجال الأعمال فالاستقرار في مستوى الأسعار إذا مرغوب فيه طالما انه يؤدي إلى القضاء إلى مثل هذه الاختلالات ، و يمكن عن طريق إتباع سياسة انتمائية تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية و الأهداف الاقتصادية المرجوة أن تحقق الاستقرار في مستويات الأسعار.

ثانياً : تحقيق مستوى عال من الاستخدام

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية و يراد بذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية و البشرية و على السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة و ما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج و الدخل و الاضطرابات في العلاقات الاجتماعية و من هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة .

ثالثاً : تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

كانت النظرية الكلاسيكية تنظر إلى أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي هو متضمناً في تحقيق هدف العمالة الكاملة، وهو أمر دفعهم لعدم وضع سياسات اقتصادية (مالية كانت أم نقدية) للوصول إلى ذلك.

إلا أنه بعد الحرب العالمية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين و السياسة و يسيطر على اهتمامهم، و من ثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية و منها دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي و في الخمسينات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة، و السياسة النقدية بصفة خاصة .

إن تحقيق هدف العمالة الكاملة بصفة مستمرة يستلزم نمو مستمرا في الاقتصاد الوطني بحيث يكون كافياً لتشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة و العاطلة سابقاً . بينما يرى فيردمان أن وضع معدل عال للنمو الاقتصادي كهدف محدد أو مرغوب فيه ليس أمراً محققاً، و ذلك في قوله : « ليست هناك طريقة

في المجتمعات الحرة للقول مقدما أن هناك معدلا محددًا للنمو ترغبه أو تحتاج إليه، أو القول أن هناك معدل عالٍ وآخر منخفض، ولكن معدل النمو هو الناتج الكلي لكل مجهودات الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم»

ولكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عالٍ لنمو الاقتصاد الوطني، نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفئة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية أهم السياسات التي يعتمد عليها الاقتصاديون في تحليلاتهم لواقع أي اقتصاد كما نلاحظ هنا في هذا التحليل لواقع التضخم.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود ومعادلة كامبريدج)

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلاً لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماماً ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها.

ويستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية⁴:

- إن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي ولكن تبني قراراتهم على أساس الأسعار

⁴ أنظر: - أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،

ط1، 2001، ص ص: 349-350.

- سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1988، ص ص: 19-21.

النسبية للسلع و عوامل الإنتاج و عندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.

- المرونة الكاملة للأجور النقدية و أسعار السلع.
- قانون ساري للأسواق مضمونة (العرض يخلق الطلب عليه).
- يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).

الفرع الأول : نظرية كمية النقود: أرفينج فيشر Irving Fisher:

قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها⁵:

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات و وظيفة النقود كوسيط في التبادل.
 - ثبات حجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.
 - إن سرعة تداول النقود ثابتة و مستقلة من كمية النقود المتداولة، و كذلك الحجم الحقيقي للمبادلات و تعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.
 - النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع و هو نتيجة و ليس سببا للتغيير في العوامل الأخرى، و هناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي و مستوى الأسعار، و بهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).
- مضمون النظرية:

تنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال و المؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار و التناسب بينهما تناسب عكسي، و يتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي: $MV = PT$

M: كمية النقود المتداولة و تشتمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية.

V: سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات.

⁵ أنظر: - إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص: 126.

- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص ص: 81-84.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضاً، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$MV + M'V' = PT$$

M: النقود القانونية.

V: سرعة تداولها.

M': النقود المصرفية.

V': سرعة تداولها.

والهدف من الفصل بين M و M' حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات و رغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد⁶.

إذن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها.

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها⁷:

- قصور فروض النظرية في الكثير من النواحي.
 - تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.
 - لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك.
 - افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفشل موسم زراعي.
 - الاهتمام بوظيفة وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى.
- رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية إنما تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي، مثل كمية المبادلات، وكمية النقود، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.

⁶ أحمد أبو الفتح علي الناقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 357.

⁷ أنظر: - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: 129-131.

- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 90-91.

الفرع الثاني : نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج :

قامت إلى جانب النظرية السابقة نظرية أخرى تحاول تفسير تقلبات قيمة النقود، حيث حاول بعض الكتاب تفسير قيمة الحدية، وأعلنوا أن النقود لا تؤثر في الأسعار إلا عن طريق الدخل وأن العبرة بسلوك الفرد إزاء دخله.

وتربط نظرية الدخل في التحليل بين فكرتي الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود وهي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي والدخل من السلع والخدمات، والذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق.

وقد مهد هذا الاتجاه العديد من النظريات: من بينها نظرية كامبريدج.

معادلة كامبريدج:

يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي"، وهذا التحليل يرتكز على العوامل التي طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة وصيغت المعادلة من الشكل⁸:

$$M_d = KY$$

M_d : الطلب على النقود.

Y : الدخل النقدي.

K : التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، وهي حجر الزاوية في معادلة مارشال، ومع فرض استخدام النقود لغرض سائل ثبات نسبة الرصيد النقدي K وبما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، واعتبار أن K هو مقلوب Y ، فسيكون أي تغيير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي $P = f(M)$ وبالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في التأثير الدخل ومعدلات الفائدة والجانب الحقيقي للاقتصاد.

الفرع الثالث : التوازن النقدي عند الكلاسيك

⁸ أنظر: - سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33.

- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 81-98.

انطلاقا من منطلق النظرية الكلاسيكية وفروضها، فيمكن ذكر بعض الاعتبارات فيما يلي⁹:

قامت هذه النظرية أساسا على قانون سياسي و فكرة التوظيف الكامل، واعتبار النقود متغير خارجي و معدل الفائدة متغير داخلي (أي يتحدد بعرض و طلب الأرصدة القابلة للاقتراض).

رؤية فيكسل للتوازن النقدي:

تعتبر نظرية فيكسل أول محاولة إيجابية للاتجاه بالنظرية النقدية إلى بحث التوازن النقدي و تحليل العلاقة بين الادخار و الاستثمار. فقد ركز فيكسل على وجود معدلين للفائدة: معدل الفائدة الطبيعي الذي يتحدد طبقا للإنتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في الإنتاج و هو العائد المحصل إذا كان رأس المال أفرض عينا، و بين معدل الفائدة النقدي (السوقي) و الذي يتحدد بتلاقي قوى العرض و الطلب على النقود (و هذا في حالة وجود سوق نقدية، و في حالة غيابها يتحدد من طرف الأفراد أو السلطات النقدية حيث تستخدمه للموائمة بين عرض و طلب النقود).

و يحدث التوازن النقدي في حالة تعادل المعدلين (و هي حالة صعبة)، و في حالة التعارض بين القرارات الفردية و قوى السوق قد يخلق المشكلة الاقتصادية. وهنا تحدث الفجوة بين المعدلين، و هذه الفجوة هي التي تحدد حجم الطلب على الائتمان المصرفي، فإذا كان معدل الفائدة على القروض أقل من معدل الفائدة الطبيعي فإن عائد رأس المال يكون أكبر من تكلفة خدمة الدين النقدي، و من ثم يحدث توسع في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تعظيم ربحية و إنتاجية المشروع في الوقت الذي تقل فيه تكلفة رأس المال.

و العكس إذا كان معدل الفائدة النقدي أكبر من معدل الفائدة الطبيعي فإن المشروع سوف يعاني من اختلال في هيكله المالي لتزايد عبء الدين و انخفاض معدلات أرباحه، و سيتعرض مركزه المالي للانهييار، نظرا لضعف سيولة المشروع و عدم استطاعته الوفاء بالتزاماته النقدية العاجلة، و سيؤدي ذلك إلى الانكماش و الركود الاقتصادي.

⁹ - محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص ص: 8-24.

- بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/03 (غ.م)، ص ص: 18-38.

وبالتالي فإن تحقيق التوازن النقدي يكون بتعادل معدل الفائدة النقدي مع معدل الفائدة الطبيعي و إذا لم يتعادلا نكون إزاء حالة من الاختلال النقدي يتغير تبعاً لها حجم الائتمان المصرفي، وما يولده من حركات تراكمية وتدافعية ما تلبث أن تظهر في الاقتصاد إما صعوداً نحو الانتعاش أو هبوطاً نحو الركود، و تؤدي الحركات التراكمية عبر الزمن إلى استعادة التوازن النقدي المفقود¹⁰.

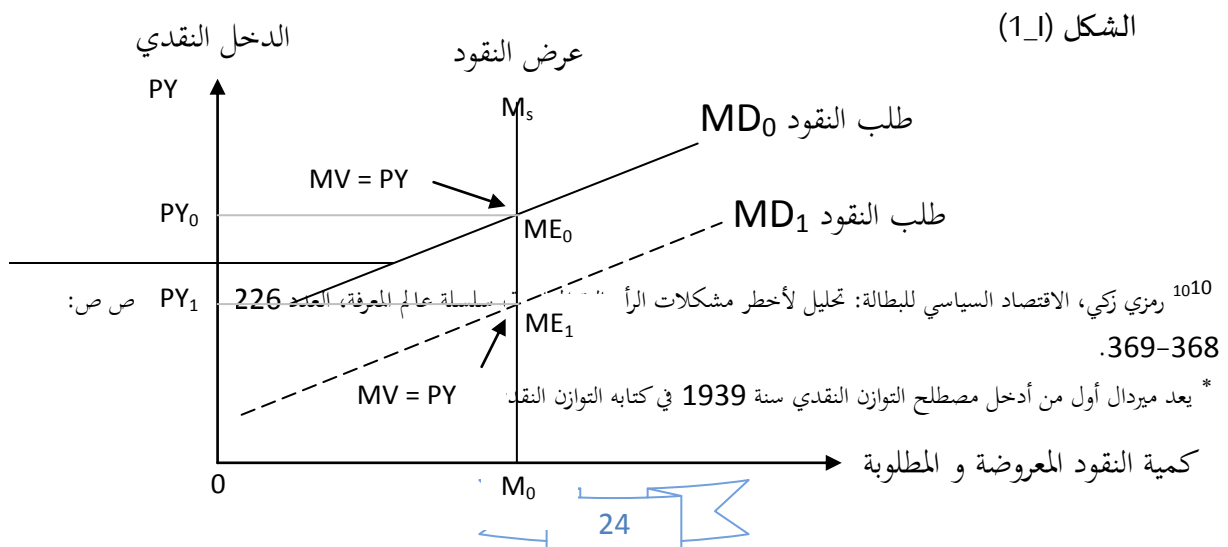
وحسب ميردال* فإنه في حالة تعادل معدل الفائدة السوقى ومعدل الفائدة الطبيعي فإن هذا يعني تعادل الادخار والاستثمار واستقرار الأسعار.

التوازن النقدي عند فيشر وألفريد مارشال:

بالنسبة لفيشر فإن معادلة التبادل $MV = PT$ ، باعتبار الاقتصاد دوماً في حالة توازن، يمكن اعتبار هذه المعادلة في مضمونها معادلة توازن نقدي، وقد اهتمت بعرض النقود، و عليه يسعى الفكر الكلاسيكي إلى تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية، ومن تم يتحدد معدل الفائدة في الفكر الكلاسيكي سوقياً و ذاتياً. وعند هذه المعدلات يتحقق التوازن الأمثل للموارد بين الإنتاج والاستهلاك.

ولكن من أهم الانتقادات لهذه النظرية أن أفضل وسيلة لتحقيق التوازن النقدي بمفهوم المعادلة الكمية هو ترك الحرية للبنوك التجارية لتخلق النقود بناء على طلب القطاع الخاص الذي هو الأجدر على طلب النقود بما يوافق احتياجاته بالضبط.

وبالنسبة لمعادلة مارشال "معادلة الأرصدة النقدية" فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجياً كمية النقود المطلوبة، و الشكل التالي يوضح التوازن النقدي وفقاً لنظرية الأرصدة النقدية.



الشكل يوضح التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية

المصدر: عبد الحميد الغزالي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص: 235.

وتبين النقطة ME_0 نقطة التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية، وفي حالة حدوث تغير في نسبة التفضيل النقدي K ، فإن تغيرات جذرية تحدث في كل من مستوى الدخل ومستوى الأسعار رغم ثبات الكمية المعروضة من النقود، فيكون على السلطات النقدية الاستجابة للتغيرات في التفضيل النقدي بتغيير عرض النقود للمحافظة على مستوى الدخل النقدي المرغوب.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية: عرض وطلب النقد ونظرية سعر الفائدة

عرضنا فيما سبق إجماليا لمكونات النظرية النقدية التقليدية، وبيننا أن هذا التحليل يدعم مبدأ "حياد النقود". وأن التوازن الاقتصادي العام إنما يتحدد بتفاعل القوى الداخلة في إطار النموذج العيني ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من العمالة، نظرا لأن كل ادخار يتحول حتما إلى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة.

لكن ظهر عجز هذه الفلسفة الاقتصادية بأحداث الكساد العظيم سنة 1929، واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، تغير فيه حقل الدراسة وأدوات التحليل المستخدمة، وهو ما حدث في نطاق النظرية الكينزية، حيث بحث كينز أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلا من اقتصر مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار)، والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة والدخل الوطني وبالتالي مستوى الطلب الفعال، والذي هو "جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن"¹¹، ويكتسب الطلب الكلي الفعال صفة المتغير الأساسي المستقل الذي تحدد مستويات التشغيل والإنتاج والدخل بوصفها متغيرات تابعة، سبب توقف هذا الطلب على ثلاث متغيرات مستقلة أساسية، هي الميل للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وبذلك جعل كينز من الطلب الفعال أداة هامة و أساسية من أدوات التحليل الاقتصادي.

¹¹ إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

الفرضيات الأساسية:

يبني كينز نظريته على الفرضيات التالية:

- رفض قانون سامي للأسواق، و ما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة، ورفض تعادل الادخار والاستثمار باستمرار.
- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات.
- عدم الإيمان بالتشغيل التام، فالالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل.
- يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة.
- يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي والجانب العيني في الاقتصاد .
- يعتبر تحليل كينز تحليلا كليا.

الفرع الأول: الطلب النقد ونظرية سعر الفائدة. (الطلب على النقود) (تفضيل السيولة)

أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات، الاحتياط والمضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة وهو في علاقة عكسية¹².

عرض النقود:

يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج $M_s = M_0$. ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي ويحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي¹³.

نظرية سعر الفائدة:

على النقيض من نظرة التقليديين للفائدة كثمن للادخار، نظر كينز إلى الفائدة كثمن للنقود، أي كثمن للتنازل عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك)، و يترتب على ذلك أن الفائدة شأنها كأي ثمن آخر تتحدد بعرض و طلب النقود¹⁴.

¹² Michelle de Mourgues, La monnaie, Système financier et théorie monétaire, Economica, Paris, 9 Ed, 1993, P : 363-366.

¹³ محمد جمدي إبراهيم المسلماتي، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

ويمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، وبالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ويزداد الدخل والعمالة، ويحدث العكس إذا عرض النقد.

الفرع الثاني: الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند كينز.

تعتبر فكرة الطلب الفعال أحد أهم الإضافات التي أسهم بها كينز في النظرية الاقتصادية فقد نقل بها كينز الفكر الاقتصادي من اقتصاد من اقتصاد جانب العرض إلى اقتصاد جانب الطلب واعتبر كينز أن التوازن الاقتصادي ربما يحدث دون الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وأن نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي.

ويقرر كينز أن الطلب الكلي الفعال (يتكون من الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي) يزداد مع زيادة مستوى التشغيل وينخفض مع انخفاضه، ويبحث تحليل كينز أثر النقود على المجمعات الكلية أي يبحث أثر تغير عرض النقد - أي أثر السياسة النقدية - على المتغيرات الاقتصادية.

فتبين أنه عند زيادة عرض النقود من طرف السلطات النقدية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة فيؤثر على الاستثمار نحو الزيادة، مما يؤثر على الطلب الكلي الفعال، فيؤدي إلى نقل الدخل التوازني إلى قيمة أعلى وذلك بسبب المضاعف (والعكس في حالة انخفاض عرض النقود).

لكن رغم هذا التقدم الذي أحرزه كينز إلا أنه قد ظهرت أزمات جديدة أصابت الاقتصاد الأمريكي وما كان لها من آثار سلبية على الإنتاج والنمو، وأصبح معها واضحا قصور الأفكار الكينزية، وظهرت نتيجة لذلك مجموعة من الاقتصاديين حاولوا تطوير التحليل الكينزي على أيدي كل من "هيكس" و "هانس"، و خرجوا بنماذج جديدة يطلق عليها "نماذج النمو الكينزي"¹⁵.

ويمكن تلخيص النظرة الحديثة في الطلب الفعال على أنها النقطة التي يتحقق عندها التوازن النقدي، حيث أنها النقطة التي يتعادل عندها الادخار مع الاستثمار، وهو شرط التوازن النقدي عند كينز، فيتحقق التوازن النقدي في نقطة الطلب الفعال لأنه لا يوجد عندها أي دافع لدى رجال الأعمال لزيادة خططهم الاستثمارية، وعند هذه النقطة يتعادل معدل الكفاية الحدية للاستثمار مع معدل الفائدة النقدي،

¹⁴ إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

¹⁵ سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

و أن التعادل بين الادخار والاستثمار تحدث من خلال التغيرات في الدخل من تأثير مضاعف الاستثمار، وهو عكس فكر الكلاسيك في أن تعادل الادخار والاستثمار يحدث بواسطة معدل الفائدة¹⁶.

ويرى الكينزيون الجدد صحة فكرة كينز أنه عند استقرار الطلب الفعال عند مستوى أقل من التشغيل الكامل يتم زيادة الاستثمار لزيادة الطلب الكلي، لكن الاختلاف في الرؤية هنا أن زيادة الطلب الكلي تتم من خلال تخفيض معدل الفائدة النقدي بواسطة السلطة النقدية، ومن ثم يزداد الاستثمار الخاص نتيجة زيادة توقعات الأرباح أي أن النظرة الحديثة ترى أنه ليس الأساس هو زيادة الاستثمار الحكومي، كما جرى عليه الجانب التطبيقي للفكر الكينزي، بل الأساس هو نقل حالة الاستثمار الخاص كما ذكر كينز من خلال دور السياسة النقدية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية وعلى التضخم¹⁷.

وبالتالي يصبح الدور الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير على الطلب الفعال من خلال آلية معدل الفائدة، وتوفر فعالية السياسة النقدية من خلال شكل كل من منحى تفضيل السيولة ومنحى الكفاية لرأس المال، فمرونة منحى تفضيل السيولة بالنسبة لمعدل الفائدة حساسة للتغير في عرض النقود. فتكون السياسة النقدية فعالة في حالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أكبر من التغير في كمية النقد، وتكون السياسة غير فعالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أقل من التغير في عرض النقد، أما بالنسبة لمنحى الكفاية الحدية لرأس المال فتكون السياسة النقدية فعالة كلما كانت حساسية الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة ذات مرونة أكبر، بمعنى أن أي تغير في معدل الفائدة بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، وتكون السياسة النقدية غير فعالة في الحالة العكسية.

وبالتالي فإن شرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين والتفضيل النقدي و شرط التوازن في الأسواق السلعية هو التعادل بين الادخار والاستثمار، وعلى ذلك فإن المستوى التوازني للدخل النقدي يتحدد عندما يتوافر شرطان هما¹⁸:

- التعادل بين التفضيل النقدي و كمية النقود المتداولة.
 - التعادل بين الادخار والاستثمار.
- ونظرا فإن تصحيح الاختلال في السوق النقدي يحدث بسرعة فإن التعادل بين التفضيل النقدي و كمية النقود المتداولة يمثل شرط التوازن في الأجل القصير.

¹⁶ محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

¹⁷ نفس المرجع، ص ص: 45-46.

¹⁸ نفس المرجع، ص ص: 47.

ونظرا لأن تصحيح الاختلال في الأسواق السلعية يتطلب وقتا حتى يتم مضاعف الاستثمار مفعوله فإن التعادل بين الادخار والاستثمار يمثل شرط التوازن في الأجل الطويل.

المبحث الثالث : ظاهرة التضخم

من منا لم يسمع عن التضخم . حيث انه يعتبره ظاهرة اقتصادية مألوفة, فالإحصائيات بهذا الشأن تصدر على الأقل مرة كل ربع سنة كما أننا نواجه هذه الظاهرة في حياتنا اليومية, وذلك من خلال ارتفاع الأسعار, فالبعض ينظر إلى التضخم على أنه فقط عبارة عن فقدان العملة من قوتها الشرائية دون أن يتعمق في الموضوع وما ورائه.

المطلب الأول: نظرة عامة حول التضخم

إذا رجعنا إلى التاريخ الاقتصادي نجد أن أصل كلمة والتي تعني Inflation لاتيني والمقصود بها Influre المبالغة .

إلا أن الواقع الاقتصادي أثبت أن تعريف التضخم يحكمه ضوابط وأسس تتعدد عندها المفاهيم الخاصة بالتضخم طبقا لتعدد واختلاف هذه الضوابط والأسس وتعدد وجهات نظر الاقتصاديين حيال هذه الضوابط والأسس في تعريف وإظهار المقصود بالتضخم .

الفرع الأول: تاريخ التضخم .

في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي) (بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، ارتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار).

ثم كانت تحليلات الاقتصادي " كينز"، حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال. وهكذا توصل "كينز" إلى أن التضخم هو: زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.

وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

الفرع الثاني : تعريف التضخم

التعريف الأول :

“كل زيادة في كمية النقد تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار”، بمعنى أنه كلما أضفنا في السوق كميات من النقود كلما ارتفعت الأسعار معبرة عن حصول ظاهرة التضخم وهذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . إلا انه يسهل ملاحظة سطحية و عمومية هذا التعريف فهو يعوزه الدقة والوضوح .

التعريف الثاني :

يعرف بعض الاقتصاديين استنادا إلى نظرية الدخل والإنفاق التضخم كما يلي :“ هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل”. حيث إن زيادة الإنفاق النقدي و من ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.

إلا أن ما يعاب على هذا التعريف أن الدخول النقدية قد تزداد دون إرجاع هذه الزيادة إلى عوامل نقدية كارتفاع الأجور العمالية أو إرجاع هذه الزيادة إلى الزيادة في معدل إنفاق النقود

بالإضافة إلى أنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية .

التعريف الثالث :

بالنظر إلى خصائص التضخم يمكن تعريف هذا الأخير على أنه: "الارتفاع غير منتظم للأسعار" أو Chapitre 1 "انه ارتفاع الأسعار" أو "أنه حركة الارتفاع العام للأسعار" إلا أنه يرد على هذه التعاريف ما يرد على غيرها فهي لا تحدد متى يمكن اعتبار الأسعار مستمرا أو مؤقتا وأيضا لا تحدد معدل هذا الارتفاع كما أنه لا يوجد نسبة للثبات معترف بها ومتفق عليها لدى جميع الاقتصاديين وأهم ما يرد على هذا التعريف النسبية على نظرية ارتفاع الأسعار أنها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية وتفسيرها وتبيان المقصود منها .

التعريف الرابع :

إزاء الانتقادات التي وجهت لكل من التعريف السابقة فان التعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هذه التعاريف وعليه نعرف التضخم: "بأنه كل الزيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" فهذا التعريف يعبر عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق ومن ثم فان التضخم هو نتيجة هذه الفجوة والمؤشر لها الفرق بين السلع والخدمات . بهذا نكون قد قدمنا تعريفا كافيا إلى حد ما للتضخم , وهكذا نصل إلى ضرورة تقديم طرق قياسية .

المطلب الثاني : طرق قياس التضخم

كما سبق التعرض له في التعريف بظاهرة التضخم فان المظهر العام لهذه الظاهرة يتمثل في الارتفاع المتواصل للأسعار . ومن ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار , فالارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشرا عاما على وجود هذه الظاهرة ولكنه ليس سببا لوجودها وإنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن وجود اختلالات في الاقتصاد القومي . ولهذا يجدر بنا التعرف في البداية على الأرقام القياسية باعتبارها أداة قياس التغير في قيمة النقود, وثانيا التعرف على الفجوات التضخمية التي تهدف إلى قياس الضغط على مستوى العام للأسعار.

أول : الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار وتعد لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية للأفراد والمشروعات ومختلف القطاعات ومن هذا التعريف نستخلص ما يلي :

1. الأرقام القياسية هي أرقام نسبية :

أي مقارنة تطورات الأسعار بالنسبة لسنة معينة هي سنة الأساس التي تتميز بالاستقرار ويقاس التغير نسبة لها بالنسبة للسنة المطلوب معرفة تغيرات الأسس فيها والتي تدعى سنة الأساس

2. الأرقام القياسية هي أرقام زمنية :

حيث أن تطورات الأسعار تؤدي خلال فترة زمنية وبالتالي يمكن اعتبار هذا الأخير متغير أساسي و من بين الصيغ المستعملة في الأرقام القياسية نجد :

< الرقم القياسي لأسعار الجملة يعكس مستوى معيشة الأفراد .

< الرقم القياسي لأسعار التجزئة يعتبر عن القوة الشرائية للمستهلكين .

< الرقم القياسي لنفقات المعيشة

وفي الحقيقة هناك علاقة تعدي بين هذه الصيغ للأرقام القياسية فعندما يتحرك أي رقم قياسي فإنه يحرك معه الأرقام الأخرى أي أن حركة هذه الصيغ هي حركة متوازنة خاصة في الفترات التضخمية ومع ذلك نجد الاقتصاديين يختلفون في تحدي أفضل نوع يمكن استعماله في قياس القوة الشرائية للنقد بالنظر الى اختلاف المستوى الذي تعكسه كل صيغة ولكن عموما يعتبر الرقم القياسي لنفقات المعيشة أهم مقياس في الفترات التضخمية ، وفيما يلي عرض لأهم الأرقام القياسية :

أ . صيغة لاسبير "laspyres"

الوزن في هذه الصيغة هو الكميات في سنة الأسس و الصيغة الرياضية هي :

$$h = \frac{\sum_{i=1}^n p_1 Q_0}{\sum_{i=1}^n p_0 Q_0} \times 100$$

حيث

h: الرقم القياسي laspyres

المجموع:

P1: سعر السلعة في سنة المقارنة

P0: سعر السلعة في سنة الأساس

Q0: كمية السلعة في سنة الأساس

ب. صيغة باش " PEACHE "

الوزن هنا عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدره بأسعار سنة الأساس أي :

$$p\% = \frac{\sum_{i=1}^n p_i Q_i}{\sum_{i=1}^n p_i Q_0} \times 100$$

حيث

P: الرقم القياسي Peache

Qi: كمية السلعة في سنة المقارنة

ج. صيغة فيشر " FICHER "

هو المتوسط الهندسي لصيغة باش ولاسبير حيث : $p = \sqrt{p \times L}$

FICHER : F

PEACHE : P

LASPPYRES: L

وتجدر الإشارة القياسية للأسعار ليست في الواقع مقاييس كاملة لقيمة النقود وإنما هي مقاييس نسبية تساعد على عمل مقارنات خاصة بالقوة الشرائية للنقود بين فترتين زمنيتين و عليه فان الطريقة الثانية لقياس التضخم هي الفجوات التضخمية .

الفرع الثاني : الفجوات التضخمية

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية , فهذا المصطلح هو من المصطلحات التي ابتدعها كيتير في بحثه الذي أصدره عام 1940 بعنوان كيف تدفع نفقات الحرب ؟

إن الهدف من قياس الضغط على المستوى العام للأسعار يعود إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع و الخدمات

و مدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين .

إن تبيان النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أدى إلى خلق معايير مختلفة تعتمد على معالم وأدوات خاصة بكل تيار فكري و من بين هذه المعايير :

1- معيار فائض الطلب الكلي :

يستند هذا المعيار إلى نظرية الكيتيرية في الطلب الفعال حيث أن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي المعبر عنه بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي معبرا عنه بالأسعار الثابتة

ويعرف كيتير الفجوة التضخمية "بأنها وجود فائض الطلب الفعال على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية

أي انه إذا لم يوافق الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج يظهر لدينا فائض في الطلب و هذا الأخير يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار

ويمكن قياس الفجوة التضخمية خلال فترة سابقة والتي انعكست كليا أو جزئيا في الارتفاع المتواصل للأسعار باستخدام الصيغة التالية :

$$Dx = (Cp + CG + I) = Yr$$

حيث: DX : تمثل إجمالي فائض الطلب

CP : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

CG : الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية

1 : الاستثمار بالأسعار الجارية

YR : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

2. معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي :

استنادا إلى أسس النظرية الكمية النيو كلاسيكية فإن هذا المعيار يأخذ في الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج القومي وأيضا إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها وطبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود مع معدل التغيير في إجمالي الناتج القومي وبالتالي الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي يصبح معاملا للصفر أي:

* $B=0$ بمعنى تساوي التغيير في كمية النقود مع التغيير في إجمالي الناتج القومي

$$\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta Y}{Y} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta PIB}{PIB} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta PIB}{PIB} = B = 0$$

علما أن : B : معامل الاستقرار النقدي

M: التغيير في كمية النقود

PIB: التغيير في الناتج الإجمالي القومي

يعني * $B > 0$

التغيير في كمية النقود أكبر من التغيير في إجمالي الناتج الوطني أي :

$$B > 0 \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} > \frac{\Delta PIB}{PIB} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta PIB}{PIB} > 0$$

وفي هذه الحالة نقول عن معامل الاستقرار النقدي أنه موجب أي أن نمو النقود يفوق معدل النمو الناتج و هذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات واستمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو القوة التضخمية وهذه الأخيرة كما يعبر عنها معامل الاستقرار النقدي تكون وراء الارتفاع المشاهد في الأسعار واتجاهها المستمر نحو الارتفاع .

3- معيار الإفراط النقدي :

يستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية المعاصرة حيث يصرميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بالحجم الأمثل لكمية النقود بمعنى أن التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو التغيير الاستراتيجي في إحداث التغيير في مستوى الأسعار. فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها فان نصيب الوحدة المنتجة من النقود يجب أن يزيد بالقدر الذي يمكن فيه إلغاء أثر انخفاض سرعة دوران النقود عن حجمها الأمثل مما يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار ومنه ظهور القوى التضخمية .

ويعتبر معيار الإفراط النقدي أكثر استعمالا من طرف اقتصاديي صندوق النقد الدولي لكون الإحصائيات المتعلقة به تكون أسرع و متوفرة بأكثر دقة.

المطلب الثالث : أنواع التضخم

كما عرفنا التضخم في البداية وطرق قياسه نرى الآن أنواعه:

الفرع الأول : أنواع التضخم من حيث الأسباب المنشئة له

يوجد معيارين لتحديد أنواع التضخم من حيث الأسباب التي أدت الى ظهوره الأول يتعلق بمصدر الضغط التضخمي أما المعيار الثاني فيقسم التضخم بناء على العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يندرج ضمنه التضخم المحلي والتضخم المستورد .

أولا : معيار مصدر الضغط التضخمي

هناك ثلاث أنواع من التضخم وفق هذا المعيار: تضخم الطلب, تضخم التكاليف والتضخم الذاتي .

سوف نحاول التعرض لها بشيء من التفصيل في النقاط التالية :

- تضخم الطلب " التضخم الناشئ عن جذب الطلب

يتمثل هذا النوع من التضخم في "زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها بثمن معين ثابت ، بمعنى أنه إذا كان الاقتصاد الوطني في مرحلة التشغيل الكامل أي لا يمكن زيادة العرض من السلع والمنتجات و اشتد طلب الأفراد على السلع والمنتجات فهذا يؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي فالتضخم من جانب الطلب يخلص إلى نتيجتين أساسيتين :

الأولى هي الاستخدام الكامل و التام لعناصر الإنتاج المتوفرة في إحدى القطاعات على الأقل و الثانية اشتداد الطلب على السلع و المنتجات إلى الحد الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعنى عدم مرونة العرض مع هذا الطلب .

ولقد تعددت النظريات المفسرة لمنشأ تضخم الطلب و الأسباب الكامنة وراء ظهوره ولكن يمكن ردها عموماً إلى العلاقة ما بين النظرية الكمية النقدية و نظرية فائض الدخل النقدي و نظرية الأحوال النفسية المتعلقة بسلوك الأفراد في إنفاقهم النقدي ما بين الاستهلاك و الادخار .

- تضخم التكاليف " تضخم النفقات "

يتشكل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعاً يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار السائدة .

و ترجع العوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم إلى المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الحاصلة في المجتمع و التي بدورها تسبب تغيرات في حركات عوامل الإنتاج - خاصة الأجور - تحوي الارتفاع و الزيادة فتدفع تلقائياً الأسعار نحو الارتفاع .

3- التضخم الذاتي :

يرى البعض أن هذا النوع من التضخم يرجع أساساً إلى ارتفاع معدلات الأجور بحيث ترتفع هذه الأخيرة بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية فيشكل بالتالي فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور و الكفاءات الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع كبير و مستمر لمعدلات الأسعار و الأجور .

و لقد عرفه (بيجو) " بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من اطراد ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة الإنتاجية كما يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الذاتي ينشأ بالتأثير في الأثمان في مختلف الأسواق من قبل المؤسسات أو المنظمات أو من قبل الحكومة بحيث يعتبر الاحتكار شرطاً أساسياً في السوق للسيطرة على الأثمان و من ثم التأثير فيها و تحديدها بعيداً عن قوى العرض و الطلب و بتعبير أكثر وضوحاً فإن الزيادة في مستويات الأثمان في أسواق المنافسة الكاملة توصف بأنها فائض في الطلب أما في أسواق الاحتكار فهي زيادة ذاتية .

إلا أن عامل الاحتكار لا يكفي وحده كشرط يعلق عليه نشوء التضخم الذاتي فقد يحدث هذا الأخير في أسواق تسودها المنافسة الكاملة كأن يعتمد الاقتصادي أو رجل المال على مؤشر فائض الطلب بوسيلة ارتفاع المبيعات عند أثمان معينة ، كما أن المحتكر نفسه قد يرفع من أسعار منتجاته إذا ما واجهت أسواقه فائض

في الطلب ,وعليه نستخلص أن عامل فائض الطلب هو السبب في نشوء التضخم الذاتي سواء في حالة المنافسة الكاملة أو الاحتكار.

ثانيا : معيار العلاقات الاقتصادية الدولية

يفرق الاقتصاديون على أساس هذا المعيار بين نوعين من التضخم الأول مصدره اختلال في الاقتصاد القومي أما النوع الثاني فسببه العلاقات الاقتصادية الدولية .

1- تضخم محلي :

يعود هذا النوع من التضخم أساسا إلى وجود ثغرات أو اختلالات هيكلية للاقتصاد الوطني خاصة في الدول المتخلفة (3) بمعنى أن التضخم المحلي هو نتيجة اللاتوازن بين كفتي الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد القومي . إذ يعود هذا الاختلال إلى جملة من الأسباب نذكر منها : اتجاهات التنمية الاقتصادية وما ترتب من زيادة حجم الإنفاق النقدي و أيضا انتهاج أسلوب عجز الميزانية أو الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق العام وضعف إمكانية التصدير مما يخفض من موارد الدولة من العملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي تجعل العرض الكلي المحلي أقل من الطلب مما يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع .

2- تضخم المستورد

هذا النوع من التضخم لا ينشأ من جراء ثغرات هيكلية في الاقتصاد القومي وإنما هو نتيجة انتفاخ الاقتصاد على العالم الخارجي من خلال التجارة الدولية فعندما تقوم الدول المتقدمة صناعيا بتصدير السلع بأثمان تضخمية للدول المتخلفة فإن هذه الأخيرة عند حصولها على السلع سوف تستورد التضخم أيضا من خلال أسعار السلع المستوردة

كما أن التضخم قد ينتقل من خلال ضغوط الطلب الداخلي على الواردات بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني من التضخم وهذا ما يؤدي إلى سحب صادرات إضافية من الدول الأخرى التي سوف تستورد التضخم بسبب الضغوط الواقعة على قدرتها الاقتصادية نتيجة هذه الصادرات

لفرع الثاني : أنواع التضخم من حيث خصائصه

بالنظر إلى الخصائص التضخم نجد معيارين لتحديد أنواعه : المعيار الأول من حيث مدى حدة الضغط التضخمي أما المعيار الثاني فيتعلق باختلاف القطاعات التضخمية.

أولا : معيار مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى تضخم جامح وتضخم متوسط

- التضخم الجامح

يعتبر هذا النوع من التضخم من أخطار الأنواع على الاقتصاد القومي على الإطلاق بحيث ترتفع الأسعار بصورة خيالية وباستمرار بالقدر الذي ترتب آثارا يصعب على السلطات النقدية الحد منها و معالجتها حيث تنخفض القوة الشرائية للنقود إلى الحد الذي تفقده فيه قيمتها كوسيط للتبادل و محزن للقيم مما يدفع الأفراد للتخلص منها وهنا لا يكون أمام السلطات الحكومية إلا استبدالها بعملة جديدة , وهو ما حدث في العديد من الدول في أعقاب الحربين العالميتين كألمانيا , روسيا ورومانيا و يعد التضخم الحاصل في ألمانيا الأشهر على الإطلاق إذ ارتفع مستوى الأسعار ألف بليون مرة .

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم يبقى نادر الحدوث نظرا لأنه مرتبط بمجموعة من الأسباب و التي نذكر منها :بروز ما يعرف بالتفكك الاجتماعي و انهيار النشاط الاقتصادي و كذا عجز الحكومات عن السيطرة على الشعب . كما يرتبط هذا النوع من التضخم بصفة خاصة بمخلفات الحروب و ما ينتج عنها من التزامات

خارجية تدفع السلطات إلى تخفيض عملتها للتخلص منها

- التضخم المتوسط " غير الجامح "

يتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع الأسعار لكن بمستويات أقل من مستوى الارتفاعات التي يعرفها التضخم الجامح و هذا يعني أن آثاره تكون أقل خطورة على الاقتصاد كما أنه لا يتم فقدان الثقة بالنقد المتداول بصورة عامة و أهم ما يميز هذا التضخم هو قدرة السلطات الحكومية على علاجه و مكافحته و الحد من آثاره السلبية على الاقتصاد .

ثانيا : معيار اختلاف القطاعات الاقتصادية

إن تنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة أدى إلى تنوع القطاعات التضخمية فالتضخم الذي يظهر في قطاعات الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية , كما أن التضخم في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي ينشأ في سوق عوامل الإنتاج وعلى هذا الأساس يميز كثير بين نوعين من التضخم :

1- التضخم في أسواق السلع

يرى كثير أن أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع هي التضخم السلعي و التضخم الرأسمالي

أ- التضخم السلعي

يحدث هذا التضخم في قطاع صناعات الاستهلاك عندما تزيد نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار أي أن الأفراد يتجهون إلى الاستهلاك على حساب مدخراتهم وهذا ما ينعكس بالإيجاب على أصحاب المشاريع في الصناعات للسلع الاستهلاكية .

ب- التضخم الرأسمالي

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار معبرا عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها مما يعود بالفائدة على قطاعي الاستهلاك والاستثمار معا .

2- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج

يفرق كثير بين نوعين للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج و آثارها على الدخول النقدية للأفراد

أ- التضخم الربحي

هو التضخم الذي يظهر من جراء زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تتحقق أرباح في قطاع صناعات سلع الاستهلاك و قطاع صناعات سلع الاستثمار

ب- التضخم الدخلي

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع أجور العمال مما يترتب عليها تزايد نفقات الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج

الفرع الثالث : أنواع التضخم من حيث تحكم الدولة في جهاز الائتمان

من خلال معيار تحكم الدولة في جهاز الائتمان و مراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار و التأثير فيها يمكن تمييز نوعين من التضخم

أولا : التضخم الطليق " الظاهر "

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة حركة مستمرة لارتفاع الأسعار يقابلها ارتفاع الأجور و النفقات الأخرى دون أي تدخل من قبل السلطات للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها على الأقل

و ينتج هذا النوع من التضخم لانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يدفع الأفراد إلى التخلص من هذه النقود للحصول على سلع و منتجات هي أنفع لهم من نقود أخذت تفقد قيمتها كوسيط للتبادل و مخزن للقيم و هذا

التوجه الكبير للمستهلكين للطلب على السلع يدفع المنتجين إلى احتكار السلع والحصول في مقابلها على النقود بالكميات التي يريدونها . يضاف إلى ذلك الآثار السلبية الأخرى لهذه الاتجاهات التضخمية كتوظيف الأموال في عمليات ذات صفة تبذيري أو غير مضمونة ولا سيما توظيف الأموال في العمليات غير الإنتاجية كإشراء الأراضي والمعادن النفيسة وهذا ما يؤثر على الادخار والاستثمار سلبا كما تجدر الإشارة أن هذا النوع من التضخم إذا كان ينمو بسرعة فانه سوف يتحول إلى تضخم جامح

ثانيا : التضخم المكبوت "المقيد"

على غرار التضخم الطليق فان هذا النوع من التضخم يكون مستترا حيث تتدخل الدولة في السيطرة على الأسعار بتحديد المستويات العليا لها وهذا عن طريق مختلف الإجراءات التشريعية والادخارية والتسعير الجبري ونقاط البطاقات أو التقنين

غير أن هذه الإجراءات لا تهدف إلى القضاء على التضخم وإنما تهدف الدولة من خلالها إلى منع استمرار الأسعار في الارتفاع عن مستوى معين ومن ثم الحد من تفشي التضخم ومن ثم استفعال آثارها في المجتمع

كما يمكن الإشارة إلى نوع آخر يدخل ضمن هذا الاتجاه التضخمي وهو التضخم الكامن والذي ينشأ في ظروف اقتصادية واجتماعية خاصة ويتمثل في وجود الدخول النقدية لدى الأفراد ولكنهم لا يستطيعون إنفاقها لأن الدولة قد تتدخل لمنح بعض السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية وهو ما يحدث خاصة في أوقات الحروب حيث يزيد الإنتاج الحربي على حساب الإنتاج المدني بمعنى أن هذه الإجراءات المتخذة من طرف الدولة حالت دون إنفاق هذه الدخول المرتفعة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور .

المطلب الرابع: أسباب التضخم

هناك مجموعة من المسببات قد تكون مجتمعة أو فردية هي المسؤولية عن هذا الانخفاض في القوة الشرائية للعملة منها ما يلي :-

1. طباعة النقود بصورة زائدة : أحيانا ما يقوم البنك المركزي بطباعه النقود في محاولة لزيادة الطلب في الاقتصاد ، وللأسف ، فإن هذه الزيادة في المعروض من شأنها أن تؤدي إلى التضخم وضعف قيمة العملة ، في هذه الحالة ، ستبدأ عملة التداول في الانخفاض .
 2. زيادة كمية النقود المتاحة عن كمية السلع والخدمات المعروضة .
 3. وجود عجز في ميزان المدفوعات للدولة نتيجة لزيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات
 4. حجم الاستثمارات الخارجية وعائداتها لكل دولة .
- وهنا تجدر الإشارة إلي أنه لا يعد تضخماً كل من العجز في الموازنة العامة للدولة وزيادة كمية النقود وإنما قد يكونا أحد مسبباته .

وللتفصيل أكثر في مسببات التضخم يمكن حصره في النقاط التالية

الفرع الاول: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب

هناك عدة عوامل تحفز وتشجع الطلب الكلي نحو الارتفاع هي نفسها التي تدفع الأفراد و المشاريع لزيادة الانفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار و أهم هذه العوامل نجد :

1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري :

إن زيادة الإنفاق الكلي عن مستوى الاستخدام الكامل يعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل و يكون التضخم ثمرة تلك الزيادة لأن زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة السلع المعروضة أي هناك فائض في الطلب النقدي يطارد عرض ثابت من السلع و المنتجات - في ظل مستوى كامل من التشغيل - و عليه فالعامل الفعال في تحديد حركات الأسعار تحوي الارتفاع و السبب الرئيسي في ظهور الارتفاعات التضخمية للأسعار يتمثل في زيادة النفاق العام الكلي شرط أن تكون زيادة شاملة و مطردة أي أن حجم الإنفاق العام الكلي أو الشامل هو الحاسم كسبب جوهري من أسباب ظهور الصدمات التضخمية (1)

2- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف :

أن قيم البنوك بزيادة منح الائتمان و فتح الاعتمادات يؤدي إلى تزويد الاقتصاد بمبالغ نقدية كبيرة "خلق النقود" وهذا قصد تحقيق أهداف تنموية معينة كتشيط الأعمال العامة و زيادة الإنتاج (2) وهنا نجد أنفسنا أمام شارعين : الأول يأخذنا إلى مجتمع وصل إلى حالة من الاستخدام الكلي الشامل ففتح الائتمان و الاعتمادات لحساب المنتجين فيه لا يساعد على الوصول إلى مرحلة الرفاهية الإنتاجية و إنما سيؤدي بالسوق إلى حالة اللاتوازن و الخلل و عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة إغراق السوق بكميات إضافية من الودائع و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبأ عن حدوث التضخم, أما الشارع الثاني فيأخذنا إلى مجتمع لم يصل إلى مستوى التشغيل الكلي و عليه فان الزيادة في العرض النقدي كفيلا بتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة و منه زيادة عرض السلع كمقابل للزيادة في النقود الأمر الذي يجعل مستوى الأسعار لا يتغير .

3- العجز في الموازنة :

يقصد بعجز الموازنة أو الميزانية زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة و يعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات لتمويل المشاريع الإنتاجية المقبلة على التنفيذ , و ما يميز سياسة عجز الميزانية أنها وسيلة متعمدة و ينشأ عنها من آثار متوقعة ذلك أن الحكومة كثير ما تتعمد اللجوء إلى إحداث عجز في الميزانية في

أوقات الشدة تلافيا لأضرار مستفحلة وللقضاء على نتائج ضارة يستفحل ضررها أكثر فيما لو لم تتعمد الحكومات هذه الوسيلة لمعالجة الوضع الاقتصادي

4- تمويل العمليات الحربية :

تعتبر الحروب من أكثر العوامل التي تفتح المجال على مصراعيه لظهور البوادر التضخمية إن لم نقل واحدة من أهم الأسباب المنشئة لها نظرا لما يترتب عن الحروب من نفقات عامة كبيرة وتداول نقدي واسع وتزايد الطلب الكلي الفعلي عما يقابله من ثروات و سلع مدنية وعسكرية وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومنه التضخم .

5- التوقعات والأوضاع النفسية :

كثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد أثر كبير في نشوء بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم فتنبؤ الأفراد بارتفاع الأسعار مستقبلا سوف يحرك في حركة النشاط والانتعاش الاقتصادي بغض النظر عن صحة هذا التوقع

فالمنتجين والأفراد عند التنبؤ والتوقع بارتفاع الأسعار مستقبلا يزيد إقبالهم على شراء السلع والمنتجات في الوقت الراهن وهذا للتخلص من النقود التي ستخفص قيمتها ومن ثم زيادة الطلب الكلي الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل فينتج عن ذلك ظهور التضخم .

الفرع الثاني : التضخم الناشئ عن نقص العرض الكلي

إن اختلال التوازن بين العرض والطلب لا يعود دائما إلى وجود فائض في الطلب وإنما قد يعود إلى انخفاض المعروض من السلع والمنتجات مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي السائد على حاله وعليه فالتضخم في هذه الحالة يعود بالدرجة الأولى إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي وذلك لأسباب كثيرة .

1- الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل :

ترتفع الأسعار في الاقتصاد عند وصوله إلى أعلى مستويات التشغيل لعناصر الإنتاج حتى يصبح عاجزا عن تلبية متطلبات الطلب الكلي .

2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي :

أي عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في تزويد السوق بالمنتجات و السلع الضرورية ذات الطلب المتزايد مما يجعل أسعارها ترتفع محدثة التضخم .

3- النقص في العناصر الإنتاجية :

فانخفاض عدد العمال أو ضعف التكوين لديهم و نقص الموظفين المختصين و عدم كفاية المواد الخام والمواد الأولية وغيرها من العناصر التي تؤثر في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض العرض ومن ثم ارتفاع الأسعار.

4- انخفاض رأس المال العيني :

إن النقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل قد يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما يزيد من الهوة بين النقد المتداول والمعروض من السلع و المنتجات فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار و منه ظهور التضخم كمؤشر على وجود اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد يعبر عن نقص في العرض الإنتاجي

الفرع الثالث: التضخم الناشئ عن التكلفة

ينشأ هذا التضخم بسبب زيادة التكاليف و خاصة الأجور و يقصد بزيادة التكاليف زيادة أثمان خدمات الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتهم الحدية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

فمما لا شك فيه أن الارتفاع المستمر و المتزايد لعناصر الإنتاج يعد من أهم أسباب ظهور البوادر التضخمية فزيادة معدلات الأجور ترفع من حدة تكاليف النفقات الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل و هذا ما يدفع المنتجين إلى رفع الأسعار المحافظة على معدل الربح مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

الفرع الرابع: آثار التضخم

هناك آثار اقتصادية و آثار اجتماعية.

الآثار الاقتصادية :

من آثار التضخم على الاقتصاد تدهور قيمة العملة في سوق الصرف و اختلال ميزان المدفوعات حيث تتعرض الصناعة المحلية إلى منافسة شديدة بسبب المنتجات المستوردة، فينجم عن ذلك تعطيل للطاقت و زيادة في البطالة و انخفاض في مستوى المعيشة. و في هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تقلص الفائض في ميزانها التجاري لما ارتفعت فيها الأسعار بمعدل أسرع منه في اليابان و دول

السوق الأوروبية المشتركة التي كانت نسبة الإنتاجية فيها على أعلى مستوى، ونتج عن ذلك العجز الذي عرفته في ميزان العمليات التجارية.

الآثار الاجتماعية :

التضخم أيضا له آثار اجتماعية لأنه يعيد توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة، فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما أن المدخرين لأصول مالية كالودائع طويلة المدى بالبنوك كثيرا ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية، بينما تحظى المدخرات في الأراضي والعقارات والمعادن الثمينة بالفائدة.

خلاصة الفصل:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع رثينا السياسة النقدية بدء من تاريخها إلى تعريفها باعتبارها مجموعة من القواعد والوسائل والتدابير والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتأثير في عرض النقود لما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة, إلى أنواعها فمنها التوسعية ومنها الانكماشية إلى أدواتها وأهدافها .

كما قد نلمس من خلال تصفح هذا البحث , تطرقنا إلى تعريف واف حول التضخم كونه الزيادة في مستوى

الأسعار نتيجة الزيادة في كمية المنتجات والسلع

حيث رأينا أن التضخم كظاهرة اقتصادية يشكل إحدى المشكلات الرئيسية التي تعاني الاقتصاديات النامية و

المتقدمة على اختلاف نظمها.وباعتباره كذلك فتطرقنا إلى طرق قياسه وأنواعه وأسبابه .

الفصل الثاني

التضخم

الفصل الثاني

اثر السياسة النقدية في كبح التضخم

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها أخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. ويتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تندرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

المبحث الأول: تأثير السياسة النقدية على التضخم بالأدوات الكمية والنوعية

إن لتأثير السياسة النقدية على التضخم أداتين رئيسيتين وهما الأدوات الكمية والنوعية كل له طريقة التأثير على التضخم.

المطلب الأول: تأثير السياسة النقدية على التضخم بالطرق الكمية

إن السياسة النقدية تؤثر على التضخم بعدة وسائل ونذكر منها:

الفرع الأول: تأثير السياسة النقدية بتغير نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة

(1) تغير نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي (the reserve requirement):

يقصد بنسبة الاحتياطي النقد الدولي: وهي تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص حسب الظروف الاقتصادية السائدة. وهي النسبة التي لا بد إن يحتفظ بها البنك المركزي التجاري من كل وديعة تودع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة.

ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، بسبب انخفاض احتياطياتها النقدية الفائضة، فإذا كانت الزيادة

بنسبة الاحتياطي كبيرة تلجا البنوك التجارية إلى بيع لعض الأوراق المالية التي تحتفظ بها , مما يؤدي إلى انخفاض وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد فيقل حجم الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ينخفض مستوى الأسعار .

إما في حالة الكساد فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية , وبالتالي توسع قدرتها في منح الائتمان , وهذا من شأنه زيادة وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد وتنشيط المعاملات بين الأفراد , ومن ثم زيادة الطلب الكلي مما قد يؤدي إلى زيادة التشغيل والدخل القومي في المجتمع .

← انخفاض الاحتياطات الفائضة للمصارف التجارية ← زيادة الاحتياطي القانوني ← حالة التضخم
انخفاض التوسع يمنح الائتمان

توسع بالائتمان . ← زيادة الفائض ← تخفيض الاحتياطي القانوني ← حالة انكماش

2) عمليات السوق المفتوحة (open market opérations) .

يقصد بسياسة السوق المفتوحة هي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة (عرض النقد) وقدره البنوك التجارية على خلق الائتمان .

تساعد عمليات السوق المفتوحة بالتحكم في كمية النقود المعروضة إما بزيادتها في حالة الانكماش أو تقليصها في حالة التضخم إذن تعتبر وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم .⁽¹⁾
ففي فترات التضخم يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية كبائع للأوراق المالية التي في حوزته إلى

1 - المصارف التجارية

2 - الأفراد والمشروعات

وفي كلتا الحالتين يعمل البنك المركزي على تخفيض الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية وتدني قابليتها من الإقراض والحد من التوسع في منح الائتمان وبالتالي الحد من التوسع في عرض النقد بالشكل الذي يساهم على تقليل الإنفاق الكلي وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار .

أما في أوقات الكساد يدخل البنك المركزي إلى الأسواق النقدية والمالية كمشتري للأوراق المالية , وفي هذه الحالة سيقوم البنك المركزي بضح كميات إضافية من النقود داخل الاقتصاد , مما يزيد من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية بالشكل الذي يمكنها من التوسع في منح الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقد ومن ثم زيادة الإنفاق ورفع مستوى الاستخدام والإنتاج والدخل وتحريك الفعاليات الاقتصادية .

¹ - رسالة ماجستير , دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حول الجمهورية اليمنية , المبحث الثالث .

إن هذه العمليات ستؤثر على أسعار الأوراق المالية وعلى أسعار الفائدة واستثمارات البنوك وفروضها , فعندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية سوف يزيد من عرضها وبالتالي انخفاض أسعارها في السوق المالية وارتفاع عائدها , مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في السوق العامة , وهذا بدوره يعتبر من العوامل التي تحد من الاستثمار , ويحدث العكس , إن دخول البنك المركزي لشراء الأوراق المالية سيزيد من الطلب عليها مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها وانخفاض عائدها , وهذا بدوره يخفض من سعر الفائدة السائد في السوق , مما يحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم , هذا بالإضافة إلى العامل السيكولوجي , فإن مجرد دخول البنك المركزي للسوق مشتريا يوجي للمستثمرين إن الحكومة على وشك إن تتبع سياسة نقدية متساهلة , وهذا يخلق جوا من التفاؤل في السوق , ويحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم ويزيد من الطلب الكلي .

انخفاض \leftarrow انخفاض منح الائتمان \leftarrow تخفيض الاحتياطي الفائض \leftarrow بيع الأوراق المالية \leftarrow التضخم
عرض النقد وبالعكس في حالة الكساد والانكماش .⁽²⁾

الفرع الثاني : تأثير السياسة النقدية بتغير سعر إعادة الخصم و معدل الفائدة

1) سعر إعادة الخصم (Discount Rate) :

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه (سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الافتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية أو هو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو اقل بقليل من معدلات الفائدة حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي) .

ففي حالة الانكماش والكساد يعمل البنك المركزي على تسهيل شروط الإقراض والتوسع في منح الائتمان , ويعمل على تخفيض سعر إعادة الخصم , وهذا الإجراء سيثجع البنوك التجارية على زيادة احتياطياتها النقدية , وهذا أيضا يشجعها على تحويل بعض ومجوداتها سائلة تستخدمها في منح الائتمان , وبذلك سوف تزداد الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية وقدرتها في منح الائتمان , وهذا سيؤدي إلى تخفيض (سعر الفائدة) على القروض التي تمنحها البنوك التجارية إلى عملائها , وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم المبالغ المقترضة من قبل رجال الأعمال بسبب انخفاض كلفة الاستثمار , مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد وانعكاس ذلك على مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام بالشكل الذي يقود إلى نمو الاقتصاد القومي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي , ويحدث العكس في أوقات التضخم عندما يرغب حيث يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية مما يؤدي إلى رفع سعر إعادة الخصم بينه وبين البنوك التجارية .

رفع سعر إعادة الخصم على المصارف التجارية . \leftarrow حالة تضخم

²- رسالة ماجستير , فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق , المبحث الاول ..

تخفيض سعر اعادة الخصم على المصاريف التجارية. ← حالة كساد

بالرغم من اهمية هذه الاداة الا انها تفشل في بعض الاحيان ويعود ذلك للأسباب التالية :

- 1 - بعض المصارف التجارية تحتفظ باحتياطات نقدية اضافية تمكنها من التوسع في الاقتراض .
- 2 - بعض المصارف التجارية تعتمد على مصادر اخرى للسيولة كفروع البنوك الاجنبية الموجودة في الداخل .
- 3 - توقعات رجال الاعمال , فعندما يتوقع رجال الاعمال ان هناك زيادة في معدلات الارباح محققة من خلال عمليات الاستثمار نجد ان رفع سعر اعادة الخصم لا يؤثر على حركة الاقتراض نتيجة التوقعات التفاؤلية , في حين نجد ان تخفيض سعر اعادة الخصم في اوقات الانكماش لا يشجع المنتجين على زيادة استثماراتهم عندما يتوقعون هناك انخفاض في معدلات الارباح التوقعات التشاؤمية .

(2) سعر او معدل الفائدة :

وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الافراد . تلتزم البنوك التجارية بالحد الاعلى لسنة الفائدة التي يحددها البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية (الحق) في تغيير هذا السعر في حالة التضخم حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة عن طريق اسعار الفائدة على الودائع للافراد او المؤسسات عند ايداعهم اموالهم .⁽³⁾

المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية على التضخم بالأدوات النوعية (الكيفية):

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجاً خاصاً باستخدام أدوات نوعية. وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أولقطاعات ما من أهمها⁴:

الفرع الأول: التأثير عن طريق تأطير الائتمان و النسبة الدنيا للسيولة

. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

³ -رسالة ماجستير , فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق , المبحث الاول ..

⁴ د. عبد المجيد قدي، المصدر السابق ، ص 80-81.

. النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المتفوعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

الفرع الثاني : التأثير عن طريق . قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية و التأثير والإقناع الأدبي و الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة.

. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

. التأثير والإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

المبحث الثاني: التحليل النقدي لأثر السياسة النقدية على التضخم

إن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد لا يمكن تحليله إلا بواسطة المعطيات التي تكون قد أعطيت من جانب السلطات المخولة لها تسير السياسة النقدية وبغرض تحليل هذه المعطيات اخذ الأخصائيين في الاقتصاد إلى التحليل النقدي وفقا لقانون العرض والطلب على النقود بوجود متغيرات تؤثر عليه.

المطلب الاول : اشتقاق منحى LM-IS والتوازن الكلي⁵:

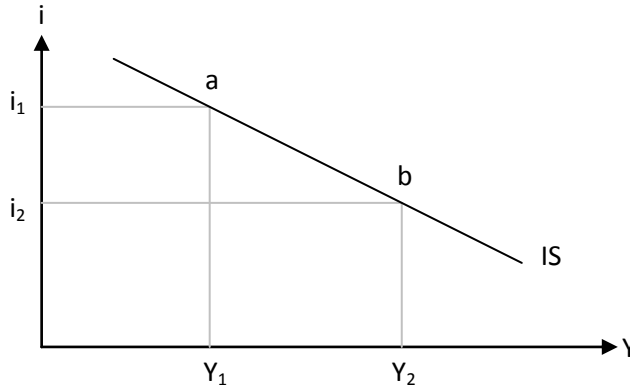
⁵ أنظر: - خضير عباس المهري، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية (في إطار النظرية الكينزية) ، مكتبة جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981، ص ص: 41-69.

الفصل الثاني: اثر السياسة النقدية في كبح التضخم

بغرض الربط بين الجزء النقدي و الجزء الحقيقي في الاقتصاد، وبحث كيف يمكن أن يتحقق التوازن الكافي للسوقين معاً، وتحلل التوازن في السوقين.

الفرع الاول : اشتقاق منحنى IS (التوازن في سوق الإنتاج)

يوضح هذا المنحنى مختلف مستويات الدخل و سعر الفائدة التي يتحقق في ظلها التوازن في سوق الإنتاج، وهذا بتعادل I و S (الادخار والاستثمار) المخططين بافتراض اقتصاد مغلق. و يبين منحنى IS مجموعة من التوافيق من سعر الفائدة و الدخل، تحقق توازناً قصيراً في القطاع الحقيقي، و أي نقطة على IS تعكس التوازن في سوق الإنتاج، وهناك علاقة عكسية بين الدخل (Y) و معدل الفائدة (i).
انتقال IS إلى اليمين في حالة تطبيق سياسة مالية، وانتقاله إلى اليسار في حالة سياسة مالية انكماشية.



الشكل (2-II)

منحنى IS (التوازن في سوق الإنتاج)

الفرع الثاني : اشتقاق منحنى LM (التوازن في سوق النقد)

يظهر منحنى LM نقاط تساوي العرض النقدي M مع الطلب عليه L. بالنسبة لعرض النقود فهو معطى يتحدد خارج النموذج بسبب قرار البنك المركزي، ولذلك فالتوازن يتحقق من خلال تكيف الطلب على النقود مع المعروض منها.

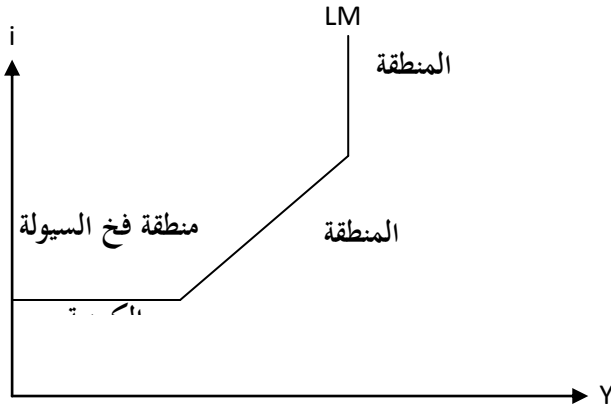
الفصل الثاني: اثر السياسة النقدية في كبح التضخم

ويتحدد الطلب على النقود حسب دوافع الطلب عليه. وبين منحنى LM العلاقة بين i (معدل الفائدة) ومستوى الدخل (Y) تبعاً لتغيرات كمية النقود M . وبين أن هناك علاقة طردية بين i و Y .

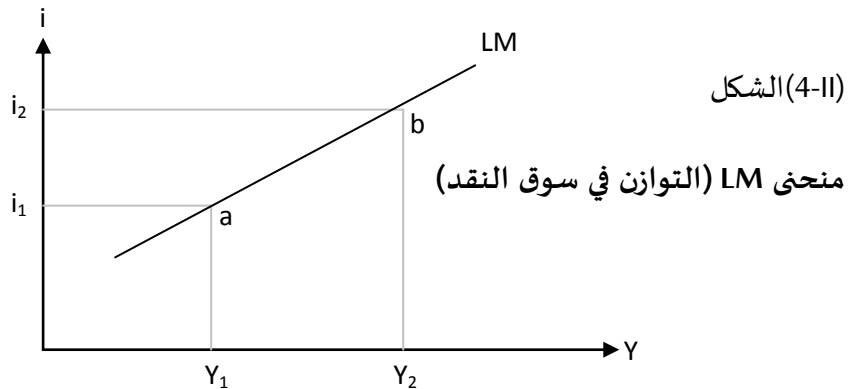
يبين هذا الشكل اشتقاق منحنى (LM) في النقطة الوسطى، ولكن يمكن أن نميز بين ثلاث مناطق لدالة تفضيل السيولة: المنطقة الكلاسيكية والتي تنطبق فيها دالة تفضيل السيولة على المحور الرأس سعر الفائدة دلالة على عدم وجود طلب على النقود لأغراض المقاربة ويكون منحنى (LM) رأسياً عند مستوى الدخل الذي يتطلب كمية عرض النقد بكامله لأغراض المعاملات، ومنطقة فح السيولة الكينزية التي تكون فيها دالة تفضيل السيولة أفقية أي أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يصبح لانهائي المرونة، عند المستويات الدنيا لسعر الفائدة، وبالتالي يكون الشكل كما يلي:

الشكل (3-II)

منحنى LM (التوازن في سوق النقد)



وبالتالي فإن أثر السياسة النقدية سينعكس حسب وضع المنحنى LM.

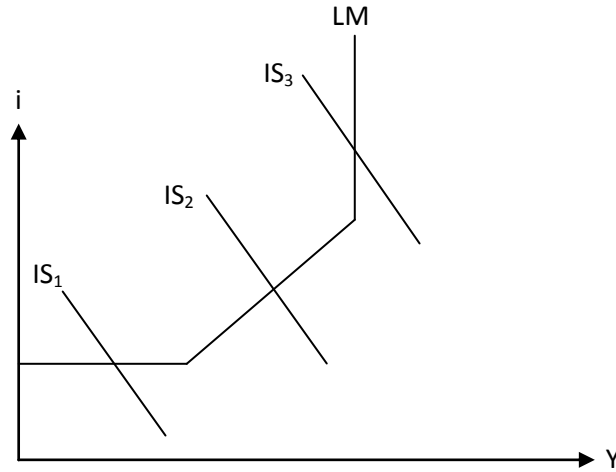


كما أن كمية النقد M تخضع للسياسة النقدية المتبعة سواء كانت تقليدية أو توسعية، وهي موضوع السياسة النقدية، حيث يرتبط LM مع العرض النقدي بعلاقة طردية، وأي نقطة على يمين LM تبين عرضا نقديا زائدا، وأي نقطة على يساره تبين طلبا زائدا في السوق النقدي.

الفرع الثالث : التوازن الكلي⁶:

عند تجميع الأجزاء السابقة مع بعضها يمكن أن نشكل نموذجا للتوازن العام يسمح بتحديد مدى فاعلية السياسة المالية والنقدية، وهو ما يطلق عليه تحليل "هيكس-هانسون" أو النظرية الكينزية الجديدة، وهي تحاول تحديد المستوى ل Y و i في آن واحد عن طريق ربطهما بالاستثمار (I) والادخار (S) و الطلب النقدي و عرض النقد، وبعكس، وبتجميعهما في شكل واحد يتحدد Y و i تحديدا أنيا و يتضح من الشكل أن هناك 3 احتمالات لهذا التوازن، تتحدد تبعا لوضع منحنى (LM).

الشكل (5-II)



منحنى التوازن الكلي LM-IS

⁶ أنظر: - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 145-165.

- نعمة الله نجيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 260-261.

و إذا تحقق التوازن في أي نقطة وكانت هناك حاجة لزيادة حجم الدخل لوجود فجوة انكماشية مثلا، فيمكن تحقيق ذلك بصفة عامة بإتباع السياسات الاقتصادية و المالية و/ أو النقدية التوسعية مما يؤثر على كل من منحنى IS و LM، وهنا نجد أن فعالية كل سياسة تختلف من منطقة لأخرى، وقد تكون إحداهما عديمة الفعالية.

فبالنسبة للسياسة المالية تكون فعالة في المنطقة الكينزية، وتكون غير فعالة في المنطقة الكلاسيكية، أما بالنسبة للسياسة النقدية، تكون فعالة في المنطقة الكلاسيكية، وتكون غير فعالة في المنطقة الكينزية.

المطلب الثاني : النظرية الحديثة وأثار تغيرات قيمة النقد (التحليل النقدي المعاصر) وتحليل جانبي العرض والطلب

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، مجددة الفكر الكلاسيكي مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية السابقة له.

وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفروض كما يلي⁷:

- يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص .
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن تم على الدخل في المدة القصيرة.
- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
- حصر دور الدولة في أضييق الحدود.
- سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغيير في عرض النقود.

⁷ أنظر - سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن

الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان: 407-408، 1987، ص: 171-182.

- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص: 256-257.

ولنبداً بتحليل جانبي العرض والطلب على النقود انطلاقاً من الفروض السابقة:

الفرع الاول: التحليل من جانب العرض

برى فيردمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة⁸.

ويرى النقديون أن التغيير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي والسبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي، وبالتالي تغيرات عرض النقد هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة، وتؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية وغير المالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصراً زيادة في الإنتاج والتشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد).

إضافة إلى ذلك يعتبر فيردمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، ويرى أن الأهمية لعرض النقد وليس للطلب عليه كما $\frac{\Delta M}{\Delta PIB}$ ⁹. وبالتالي فإن النسبة التالية هي: $\Delta =$ ، وبذلك يصبح الإصدار النقدي دالة للمتغير الحقيقي.

الفرع الثاني: التحليل من جانب الطلب

لقد انتهى فيردمان إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، وهي الاعتبارات التالية¹⁰:

- الثروة: التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود. وهي تقابل الدخل أو قيد الميزانية في نظرية الطلب العادية.
- الأثمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة – تكلفة الفرصة البديلة -.
- الأذواق: وهو ما أطلق عليه فيردمان اصطلاح ترتيب الأفضلية.

⁸ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

⁹ حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995، ص: 18.

¹⁰ إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

الفصل الثاني: اثر السياسة النقدية في كبح التضخم

وانطلاقاً من البحث التطبيقي الذي قام به فريق مدرسة شيكاغو على شكل دالة الطلب على النقود بالاعتماد على متغير أساسي واحد في تفسير دالة الطلب النقدي ألا وهو الدخل أو الثروة، وهما مرتبطان معا عند فريدمان بفضل استخدام فكرة الدخل الدائم، ويأخذ فريدمان الثروة بمفهومها الواسع¹¹، فهي تشمل النقود، الأصول النقدية، السندات، الأصول المالية، الأسهم، أصول طبيعية، رأس المال العيني، رأس المال البشري.

ويدعو فريدمان إلى النظر لعلاقة الطلب على النقود نظرة شاملة من خلال مقارنة¹²:

- عائد النقود الحقيقي والمتمثل في قيمتها أو نسبة مبادلتها بالسلع الأخرى، حيث تتحدد قيمتها عندئذ بمستوى الأسعار.
 - عوائد الأصول الأخرى المكونة للثروة والتي تتمثل في: الفائدة على الأصول النقدية (السندات)، الفائدة على الأصول المالية (الأسهم)، عائد رأس المال (كالات) وعائد رأس المال البشري.
 - العوامل الأخرى المتعلقة بالجانب الكيفي للثروة كالأذواق، والعادات السائدة في وقت معين.
 - التغيرات الهيكلية المؤثرة على توزيع الثروة بين الأصول المختلفة مما يختلف من بلد لآخر ويتطور عبر الزمن، وفقاً للظروف والأحوال الاقتصادية. وتتضمن هذه التغيرات اتجاه الأفراد في بعض الفترات (الأزمات مثلاً) إلى تفضيل الاحتفاظ بجانب هام من ثروتهم في شكل نقدي بدلاً من استثمارها في أصول مالية تدر عائد مرتفع.
- وصيغة دالة الطلب على النقود هي¹³:

$$Md = f(P, rb, re, \frac{\Delta P}{\Delta t}, W, L, \frac{1}{P}, \frac{Y}{r})$$

Md: الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

rb: عائد السندات.

re: عائد الأسهم.

: يمثل عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك وتقديرها من خلال الزمن. $\frac{\Delta P}{\Delta t}$ $\frac{1}{P}$

¹¹ نفس المرجع، ص ص: 189-191.

¹² عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

¹³ أنظر: - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، مرجع سبق ذكره، ص: 259.

- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 192-193.

الفصل الثاني: اثر السياسة النقدية في كبح التضخم

W: تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري.

U: الأذواق و ترتيب الأفضلية.

و بافتراض فريدمان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية و الثروة بالدخل الدائم (Y_p).

$$Md = f(P, r_b, r_e, \dots) \cdot \frac{\Delta P}{\Delta t} \cdot \frac{1}{P} \cdot \frac{Y_p}{P}$$

وبالتالي فإن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية و النقدية وهو متغير خارجي و معدل التضخم المرتقب من طرف الـ $\frac{1}{P}$ مات $\frac{\Delta P}{\Delta t}$ وهو متغير خارجي الدخل الدائم الذي يعتبر متغيرا داخليا.

و يرى فريدمان بخصوص هذه الدالة ما يلي¹⁴:

- أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج.
- أنها دالة مستقرة، وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها، وهذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة.

أثر النقود و السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي

لقد بحث فريدمان الآثار المختلفة للنقود على الأوضاع التوازنية المختلفة فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل و قررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات و سينعكس ذلك في شكل زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج و التشغيل في الأجل القصير فقط.

و إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فزيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار.

و يفسر فريدمان التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي اختلال نقدي، وهنا يأتي دور السياسة النقدية في امتصاص الفائض النقدي و التأثير على الأوضاع التوازنية، و ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية يعمل من خلال الميزانية (أثر الثروة) و من خلال تغيرات معدل الفائدة.

¹⁴ إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي

إن من أهم الأهداف التي يسعى الاقتصاديون إلى تحقيقها هو التوازن الداخلي و التوازن الخارجي، و يقصد بالتوازن الداخلي: "تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة (و نعني بالتوظيف الكامل ألا يزيد معدل البطالة عن 5 % سنويا، وهو المعدل الطبيعي الذي ينشأ من تغيير هيكل الوظائف، و يطلق عليه معدل البطالة الاحتكاكية) و الحفاظ على مستوى الأسعار المحلية، مع ملاحظة أن وجود معدل للتضخم في حدود 2% و 3% يعتبر من الأمور المقبولة اقتصاديا"¹⁵.

الفرع الاول : دور السياسة النقدية في علاج الركود و الكساد الاقتصاديين:

يعد الركود الاقتصادي من أهم المشاكل التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية، وإن من مظاهر الركود الاقتصادي هبوط مستويات التوظيف والاستثمار وبالتالي انكسار النشاط الإنتاجي وهبوط معدلات النمو الاقتصادي.

ويعبر الركود الاقتصادي عن إحدى مظاهر التقلبات الاقتصادية ويمكن تعريفه بأنه فترة نمو سلبي (انخفاض النمو الاقتصادي) يعقب فترة نمو إيجابي طبيعي (ارتفاع النمو)¹⁶ وتختلف مظاهر الركود الاقتصادي بحسب درجة التقدم والهيكل الاقتصادي ويمكن إجمال أهم هذه المظاهر في:

- هبوط حاد في الاستثمار الحقيقي و انخفاض طلب العمل و تزايد البطالة الإجبارية.
- تباطؤ معدلات التضخم كنتيجة لانخفاض الطلب الكلي.
- انخفاض معدل دوران النقود.

ويعد الركود الاقتصادي أحد المشاكل الهامة التي تواجه الاقتصاديات النامية و المتقدمة على حد سواء، نظرا لما ينجم عنها من آثار سلبية على الجانب الحقيقي للاقتصاد و ارتفاع معدلات البطالة. و يوجد أكثر من اتجاه في الأدب الاقتصادي يرى أن السياسة النقدية أكثر تأثيرا في النشاط الاقتصادي في فترات الركود عنها في فترات الرواج، و من هذه الاتجاهات يمكن أن نذكر¹⁷:

¹⁵ عادل المهدي، العلاقات الدولية، جهاز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2002-2003، ص: 203.

¹⁶ محمود مناع عبد الرحمان، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل إتباع برامج التكيف و علاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، (غ م)، 2004، ص: 49.

¹⁷ نفس المرجع السابق، ص: 57-58.

الاتجاه الأول من النظريات:

يعتمد على فرضية عدم اكتمال سوق الائتمان، وفي ظل هذه الفرضية فإن عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوساطة المالية التي تظهر في علاوة التمويل الخارجي وتعتمد هذه العلاوة على صافي قيمة أصول المقترض، ويؤكد بعض الاقتصاديين أن تبعية علاوة التمويل الخارجي لصافي قيمة أصول قيمة المنشآت العاملة بالاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، وهو ما يزيد من أثر رد الفعل لصددمات السياسة النقدية، نظرا لانخفاض التدفق النقدي وانخفاض قيمة الضمانات المقدمة من المنشآت المقترضة، في ظل اعتماد هذه المنشآت على التمويل الخارجي لصافي قيمة أصول المقترض اخلق نوعا من التعجيل المالي، ففي فترات الركود تنخفض صافي أصول قيمة المنشآت العاملة بالاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، وهو ما يزيد من أثر رد الفعل لصددمات السياسة النقدية، نظرا لانخفاض التدفق النقدي وانخفاض قيمة الضمانات المقدمة من المنشآت المقترضة، في ظل اعتماد هذه المنشآت على التمويل الخارجي، وهو ما يجعل علاوة التمويل الخارجي أكثر حساسية للمتغيرات في معدلات الفائدة، ولذا فإن تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي قد يكون أكثر في فترات الكود عنه في فترة الرواج.

أما الاتجاه الثاني من النظريات:

فيقوم بشرح أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تحذب منحني العرض الكلي، ففي فترات الركود، تكون لدى المنشآت طاقات إنتاجية عاطلة، والتضخم عند مستوى منخفض جدا وأقل حساسية للتغيير في الإنتاج، وهو ما يعني أن تحرك منحني الطلب الكلي نتيجة للمتغيرات بالسياسة النقدية سوف يكون له تأثير أكبر وأقوى في الناتج وتأثير أضعف في التضخم في فترات الركود عنه في فترات الرواج، وإن اختلفت حدة الركود فإنه يلاحظ لجوء صانعي السياسة، إلى سياسة نقدية توسعية في فترات الركود في ثماني فترات ركود بالاقتصاد الأمريكي (منذ عام 1953 إلى عام 1990)، وقد اتضح خلال هذه الفترات نجاح هذه السياسة وحدها - والتي تميزت بالكفاءة والمرونة - في إنهاء الركود.

أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة كساد فعلى السلطات النقدية أن تقوم بزيادة عرض النقود، مع اتجاه الأفراد إلى استخدام هذه الزيادة عن طريق إنفاق مبالغ أكبر على السلع والخدمات وعلى الأصول المالية، وبالتالي فستكون هناك زيادة مباشرة في الطلب الكلي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل إذا كان يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل. أما في حالة التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقود فستؤدي إلى رفع الأسعار، وهذا حسب التحليل النقدي.

أما بالنسبة لتحليل كينز فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي، أي أن زيادة عرض النقود تزيد من الطلب الكلي بطريقة غير

مباشرة وذلك بتأثيرها على سعر الفائدة. و بالتالي فكلما التحليلين يريان الأثر الايجابي لزيادة عرض النقود للتخلص من الكساد.

الفرع الثاني : دور السياسة النقدية في علاج التضخم

يقصد بالتضخم الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار سواء كانت بسبب الإصدار النقدي (عرض النقود) أو من خلال الإنفاق النقدي (الطلب الكلي). والتضخم عبارة عن تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني، لها العديد من الآثار السلبية المختلفة، على قيمة العملة وعلى النشاط الاقتصادي والنمو. ويرى أصحاب المدرسة النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية سببها هو الفائض في عرض النقود من الزيادة في الإنتاج، و بالتالي فالسياسة الواجب إتباعها في هذه الحالة هي تخفيض عرض النقود ليقل الطلب وتنخفض الأسعار.

المبحث الثالث : انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي

حتى يكون للسياسة النقدية اثر ملموس لا بد ان تجسد على الواقع وهذا ما نود التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي وقنوات انتقالها

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، وتتأثر آلية انتقال أثر السياسة النقدية بشكل قوي بمرونة المتغيرات الاقتصادية خلال هذه القنوات والتي ترتبط -أي مرونة المتغيرات- بهيكل النظام المالي بالدولة وهيكل الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

ويتجه عديد من الاقتصاديين إلى التمييز بين ما يعرف بانتقال أثر السياسة النقدية من منظور النقود **Money view** وانتقال أثر السياسة النقدية من منظور الائتمان **credit view**، فمن منظور النقود تؤثر السياسة النقدية في جانب الطلب على الموارد المالية (الطلب على الائتمان) من خلال التغيرات بسعر الفائدة، أما من منظور الائتمان فإن انتقال أثر السياسة النقدية يتم من خلال التأثير في المعروض من الموارد المالية (عرض الائتمان)، وينبني منظور النقود على قناة سعر الفائدة أو النقود والتي تم وضعها بواسطة الكينزيين من خلال نموذج **IS-LM**، أما منظور الائتمان فيؤكد على دور الوساطة المالية أو البنوك في تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، حيث تؤدي البنوك دوراً هاماً -بوصفها أكبر مؤسسات الوساطة المالية

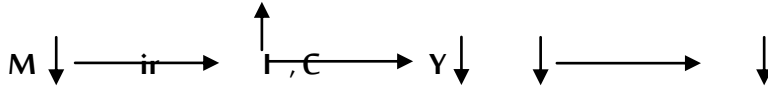
الفصل الثاني: اثر السياسة النقدية في كبح التضخم

بالاقتصاد- في تحديد الناتج المحلي من خلال عرض الموارد المالية لتمويل مشاريع الاستثمار الحقيقي ورأس المال العامل بالاقتصاد¹⁸.

الفرع الاول : اثر انتقال السياسة النقدية من قناة معدل الفائدة و سعر الصرف والإقراض المصرفي

. قناة معدل الفائدة (سعر الفائدة)

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو¹⁹.



تشير المتغيرات إلى:

M: سياسة نقدية انكماشية. ↓

ir: ارتفاع معدلات الفائدة وهو ما يعني ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي انخفاض الطلب الكلي. ↑

Y: هبوط الناتج الكلي. ↓

وحسب تحليل فريدمان أن التغيير في العرض النقدي يؤثر على سعر الفائدة من خلال أربعة آثار جزئية هي: أثر السيولة، أثر الدخل، أثر مستوى الأسعار المتوقع وأثر التضخم المتوقع²⁰.

• قناة سعر الصرف:

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي²¹.

• نظرية q توبن (James Tobin):

تشرح هذه النظرية كيفية تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد من خلال تأثيرها في تقييم الأسهم و تعرف q بأنها القيمة السوقية للشركة مقسومة على نفقة إحلال رأس المال، وتوفر السياسة النقدية في

¹⁸ محمود مناع عبد الرحمان، مرجع ذكره، ص: 18.

¹⁹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

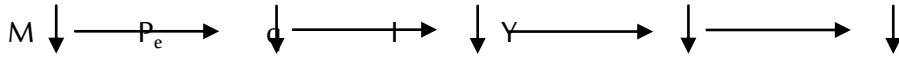
²⁰ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص:

118- 120.

²¹ نفس المرجع، ص: 77.

الفصل الثاني: اثر السياسة النقدية في كبح التضخم

أسعار الأوراق المالية من خلال انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الفوائض أو عجز الأرصدة النقدية لدى القطاع العائلي، الأمر الذي يترتب عليه اتجاه وحدات القطاع العائلي نحو سوق الأوراق المالية لبيع ما لديها من أوراق مالية – أو عدم شراء أوراق مالية – وهو ما يعني انخفاض الطلب على الأوراق المالية، واتجاه أسعار هذه الأوراق إلى الانخفاض، ويؤدي هذا الانخفاض في أسعار الأسهم P_e إلى انخفاض q مما يؤدي إلى هبوط الإنفاق الاستثماري والنتائج المحلي²².



• قناة الإقراض المصرفي:

حيث عند إتباع سياسة نقدية انكماشية تؤدي إلى انخفاض العرض النقدي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي فيهبط الطلب الكلي ويؤدي إلى الحد من النمو.

الفرع الثاني: اثر انتقال السياسة النقدية من قناة أسعار السندات و قناة الميزانية العمومية و قناة التدفق النقدي ومن قناة الميزانية العمومية .

• قناة أسعار السندات²³:

هذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك، وقد أشرنا إلى القناة الأولى، أما بالنسبة للقناة الثانية فتفسير الانتقال يكون من خلال التأثير على أسعار الأسهم والاستهلاك، ونظرا لكون الثروة المالية (الأوراق المالية) مكون هام لتلك الموارد، فانخفاض أسعار الأوراق المالية P_e (الأسهم) يعني انخفاض حجم الموارد المالية للمستهلكين، الأمر الذي يتضمن انخفاض الإنفاق على الاستهلاك وانخفاض الطلب الكلي والنتائج.



• قناة الميزانية العمومية:

²² محمود مناع عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

²³ أنظر: - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

- محمود مناع عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

- أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 121-122.

تقوم هذه القناة على توضيح العلاقة بين الصدمات النقدية وقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات من خلال تأثير هذه الصدمات في الوضع أو الموقف المالي للشركة، ومؤدي هذه القناة أن علاوة التمويل الخارجي التي يتحملها المقترض تعتمد بشكل أساسي على وضعه المالي – أي وضع المنشأة المقترضة- حيث يؤدي انخفاض صافي قيمة أصول الشركات إلى تزايد مخاطر مشكلة تماثل المعلومات (مخاطر الاختيار السيئ، ومخاطر سوء النية)، مما يؤثر حجم الائتمان الممنوح لتلك الشركات و بالتالي انخفاض الاستثمار والناتج²⁴.

• قناة التدفق النقدي: (وهي قناة أخرى للميزانية العمومية)

فعند إتباع سياسة نقدية انكماشية أي انخفاض المعروض النقدي يؤدي بشكل مباشر إلى انخفاض التدفق النقدي للمنشآت نتيجة انخفاض السيولة، وتؤدي هذه السياسة من خلال ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع الميل للدخار و بالتالي انخفاض الإنفاق على منتجات المنشآت الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية لديها مما يزيد من فجوة التمويل – وهي الفرق بين استخدامات المنشآت ومصادرهما المالية – وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر و بالتالي انخفاض الائتمان المتاح و عمليات الإقراض و الإنفاق الاستثماري و هبوط النشاط الاقتصادي.

إذا مما سبق يمكن أن نجد أن قدرة السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي تتوقف على نوع الأداة المستخدمة و على الآلية التي يتم بها انتقال أثر هذه السياسة إلى الهدف النهائي و على الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثاني: فترات تباطؤ السياسة النقدية والمشاكل التي تواجهها في التطبيق العملي

إن لكل سياسة اقتصادية كانت أو اجتماعية تأتي عليها فترات تمر بالتباطؤ أو الركود وهذا ما نود التطرق إليه في هذا المطلب الذي يخص السياسة النقدية.

الفرع الاول: فترات تباطؤ السياسة النقدية²⁵:

تواجه السياسة النقدية شكوكا حول قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي في الوقت المطلوب نظرا لوجود ما يطلق عليه فترات الإبطاء، وتكمن المشكلة في طول وتغيير تلك الفترات، وهو ما يعني أن تمارس هذه السياسة تأثيرها في النشاط الاقتصادي على عكس الاتجاه المراد تحقيقه، و بالتالي خلق المزيد من القوى

²⁴ - محمود مناع عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-28.

- أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

²⁵ محمود مناع عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 30-32.

الاختلالية بالاقتصاد الكلي، الأمر الذي يزيد من صعوبة مهمة السلطات النقدية في رسم وإدارة السياسة النقدية، ويمكن ذكر خمسة أشكال لفترات الإبطاء، فيما يلي²⁶:

- تباطؤ البيانات : **The Data lags**
- تباطؤ التعرف "الإدراك" : **The Recognition lags**
- التباطؤ التشريعي : **The legislative lags**
- تباطؤ انتقال الأثر : **The Transmission lags**
- تباطؤ التأثير "الفاعلية" : **The Iffectivness lags**

أ. تباطؤ البيانات :

وهي الفترة الزمنية بين حدوث تغير في المؤشرات و المتغيرات الاقتصادية و ظهور البيانات الدالة على ذلك بواسطة الإحصائيات التي تصدرها الجهات المعنية.

ب. تباطؤ التعرف "الإدراك" :

وهي الفترة الزمنية بين ظهور البيانات التي توضح الانحرافات أو التغيرات في القيم و المتغيرات الاقتصادية و تحديد الأسباب التي أدت إلى حدوث التغيير في تلك المؤشرات و المتغيرات الاقتصادية.

ج. التباطؤ التشريعي :

بعد دراسة صانع السياسة لأبعاد الظاهرة أو المتغير المستهدف، فإن عليه أن يأخذ موافقة السلطة التشريعية على القرارات قبل البدء في تنفيذها، وتسمى هذه الفترة التي يتم استغراقها لإصدار الموافقة التشريعية بفترة التباطؤ التشريعي، أي أنها الفترة ما بين عرض القرارات والإجراءات المطلوبة على السلطة التشريعية و موافقة هذه الأخيرة عليها، وإن كان التباطؤ التشريعي ذا أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة المالية، فإنه غير ذي أهمية بالنسبة للسياسة النقدية، حيث أن البنك المركزي هو السلطة التنفيذية للسياسة النقدية بموجب التشريعات القائمة، وهو يعني عدم اللجوء إلى إجراءات تشريعية، أي اتخاذ القرارات و تنفيذها يتم دون تباطؤ تشريعي يذكر.

د. تباطؤ الانتقال:

وهي الفترة الفاصلة بين اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية و التغيير في أدوات السياسة (التنفيذ) تبعاً لتلك القرارات، و تعد فترة تباطؤ الانتقال ذات أهمية للسياسة المالية نظراً لاحتمال طول الفترة بين اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية و التحصيل الفعلي للإيرادات الحكومية أو الإنفاق الحكومي، بينما تعد

²⁶ نقلا عن

Robert J.Gordon and James A.Wilcox, Macroeconomies, Addison-Wesley Longman, USA, 1998, PP : 444-448.

ذات أهمية للسياسة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي باتخاذ القرارات والقيام بتنفيذها من خلال أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة أو غيرها دون تباطؤ يذكر.

هـ. تباطؤ التأثير:

وهي الفترة بين تنفيذ قرارات السياسة الاقتصادية "الأداة" وتأثير الهدف النهائي، وينصب معظم الجدل الدائر حول تباطؤ السياسة النقدية على طول وتغير الفترة المطلوبة لتأثير عرض النقود في الناتج الحقيقي، فيعد تباطؤ التأثير أهم فترات السياسة لدى صانعي السياسة النقدية، وهي فترة انتقال أثر التغيير في عرض النقود إلى المتغيرات الأخرى داخل ميكانيزم انتقال أثر تلك السياسة وصولاً للهدف النهائي، وخاصة الناتج الحقيقي.

الفرع الثاني: المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في التطبيق العملي.

هناك العديد من المشاكل التي تواجه السياسة النقدية عند تطبيقها، ويمكن أن نذكر أهم هذه المشاكل كما يلي²⁷:

أ. أثر الفجوة الزمنية بين المشكلة الاقتصادية وأثر السياسة الاقتصادية المطبقة: عادة ما تكون هناك فجوة زمنية بين وقوع المشكلة الاقتصادية وبين الأثر الفعلي للسياسة المستخدمة لمواجهة هذه المشكلة، ويقدر فريدمان الفترة ما بين التغيير في المعروض النقدي، والتغير في مستوى النشاط الاقتصادي بأنها تتراوح بين 12-18 شهر. لذلك نادى فريدمان بثبات معدل نمو كمية النقود - وليس ثبات كمية النقود- إذ أنه في حالة عدم زيادة كمية النقود عندما يزيد الناتج الوطني تهبط الأسعار، ويؤدي ذلك لحالة من الركود إذا لم تزداد سرعة التداول.

ولقد ارتكز فريدمان على مشكلة الفجوة الزمنية في رفض السياسة النقدية الموجهة والمطالبة بسياسة نقدية تلقائية، والتي تتحقق بتوافر عنصرين:

- استقرار الأسعار المحلية.
 - ثبات معدل نمو المعروض النقدي (ويرى فريدمان أن يكون مساوياً لمعدل نمو الناتج الوطني).
 - ب. مدى استقلالية البنك المركزي: (سنعود له فيما بعد)
 - ج. شروط الائتمان المتاحة في الأسواق:
- حيث عند تطبيق سياسة نقدية معينة قد لا تكون كاملة أو فعالة إذا وجدت قنوات وأساليب وبدائل أخرى يمكن لها تجنب هذه التشريعات والحصول على الائتمان.

²⁷ أنظر: - سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

د. مشاكل تتعلق بالوضع الاقتصادي للدولة:

تكون السياسة النقدية فعالة حسب الوضعية الاقتصادية للدولة، فالدول النامية كما سنرى تعاني من العديد من المشاكل والتي تحد أساسا من فاعلية السياسة النقدية. كانتشار الأسواق غير المنظمة (المرايين والتجار...) والتي عادة ما يكون لها تأثير بالغ على الأسواق المنظمة (البنك المركزي والبنوك) وعلى السياسات والقرارات المطبقة فيها، فضلا عن أن هذه الأسواق (المنظمة) ضعيفة وقطاع مصرفي متخلف وانتشار العادات غير المصرفية.

هـ. مشكلة مصداقية السياسة النقدية:

نظرا لارتباط السياسة النقدية بالعديد من الأهداف وبالعديد من المتغيرات وآثارها المختلفة على الأنظمة الاقتصادية، ونظرا لتطور الأسواق واتساعها وانحسار عمليات الوساطة من جهة أخرى، فهناك العديد من التساؤلات التي تطرح حول دور السلطات النقدية، وما هي مصداقيتها في حل المشاكل التي تعترض الأنشطة الاقتصادية والمقصود بالمصداقية: هو أن يكون هناك انسجام بين البرنامج المعلن عنه من طرف السلطات النقدية (الأدوات، الوسائل، الأهداف والفترة) وتطبيق هذا البرنامج واقعا²⁸.

وقد أصبحت مصداقية السلطات النقدية محل شك، نظرا لانكسار دور الوساطة المالية في تمويل النشاط الاقتصادي، وللتخلي عن استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية وذلك في إطار التحول من اقتصاديات الاستدانة المعتمدة على السوق والتي أدت إلى تعقد أثر السياسة النقدية وغالبا ما يتميز بعدم اليقين. خاصة إذا كانت قرارات البنك المركزي غير مستقلة عن التناقضات السياسية، من أهمها:

- شفافية المعلومات: تؤدي الشفافية دورا أساسيا في نقل فكرة إمكانية الاعتماد على البنوك المركزية إلى المشاركين في الأسواق، وذلك لما تحققه من نتائج تؤدي بدورها إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة وفي تطبيقها²⁹.
- وتكون السياسة النقدية أكثر كثافة عند توافر شفافية المعلومات ووضوح قواعد اللعبة، عندها تفهم الأسواق الأهداف وما يتعلق بها فيكون الاتجاه في إطار الهدف المنشود.
- لا بد من توافر إطار استقلالية للسياسة النقدية حتى لا يتم التأثير على مصداقيتها سلبا إذا تم إعادة النظر في الأهداف المحددة سلفا.
- لا بد من التنسيق بين الأدوات المختلفة للسياسة النقدية.

²⁸ Voir : - Flou Zat Denise, économie contemporaine, Les phénomènes monétaire, Tome 02, 12^{ème} édition, PUF, Paris, 1991, P : 328.

- Beitone Alain, Les instruments de la politique économique : la politique monétaire, revue cahier français, N: 284, Paris, 1998, P: 34.

²⁹ محسن س خان و أتروكوتشي، الأنظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم، مجلة التمويل و التنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 03، المجلد 30، سبتمبر 2000، ص: 50.

الفرع الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض)، نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات...
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية ...، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.
- نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة مناخ الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة،...
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية.
- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

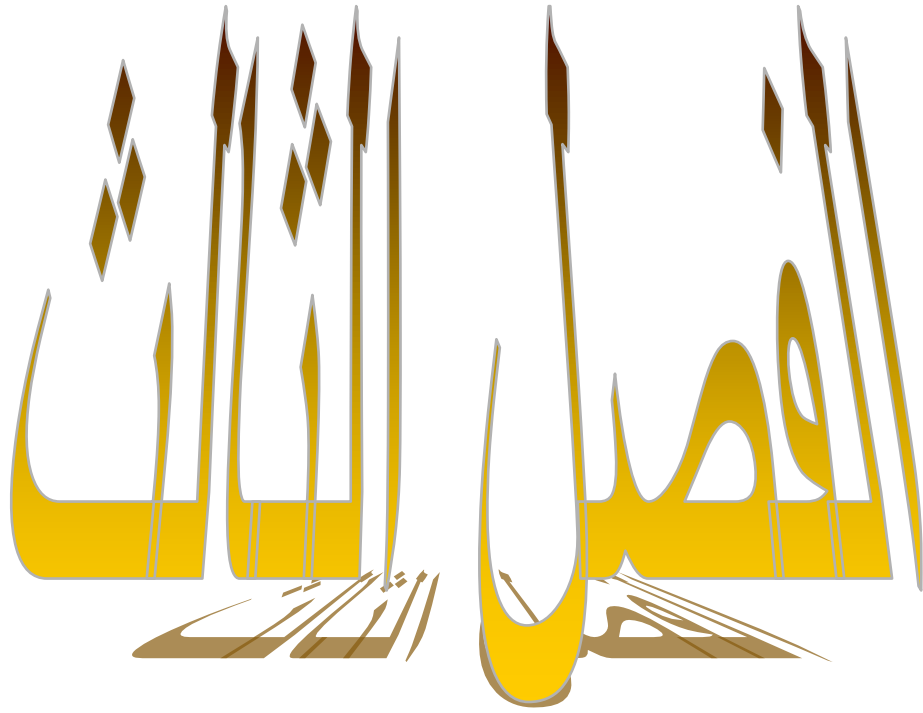
خلاصة الفصل :

ان لسياسة النقدية دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي وتفادي العجز الحاصل في اقتصادياتها , إضافة الى استراتيجياتها التي منها ما يعرف بالقديمة والتي تسمى استراتيجيات غير كاملة مثل نظرية القرض التجاري , ومبدأ الاحتياطات الحرة وأسعار الفائدة , وهناك استراتيجيات حديثة و التي تتمثل في اختيار هدف وسيط هو معدل النمو النقدي خلال سنة معينة , كما ان مخطط الإستراتيجية يبدأ من اختيار الأهداف الأولية ثم الوسطية لتحقيق الأهداف النهائية .

ان اختياري الاهداف يعتبر مهما جدا ولا يمكن استخدام هدفين وسيطين لتحقيق هدف نهائي واحد, لذلك يتعين على البنك المركزي اختيار هدف وسيط واحد , وان استخدام العرض النقدي كوسيط سيسجل سعر الفائدة متقلبا , واذا كان الهدف الوسيط هو سعر الفائدة فانه سيجعل العرض النقدي متذبذبا .

تعتبر السياسة النقدية اداة للرقابة , فلقد اختلف هذا المفهوم بين المدارس الاقتصادية , فالكلاسيك اعتبروا ان النمو يتم تلقائيا دمن تدخل الدولة واعتقدوا ان التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حياد النقود , أما الكينزيون فانفوا النظرية الكلاسيكية و بان النقود محايدة بل واعترفوا بانها ايجابية اذ يلعب معدل الفائدة دور هام في انتقال اثر السياسة النقدية الى المتغيرات الحقيقية .

و أما فيما يخص النقديون فاعتقدوا ان للسياسة أثرا فعلا على مختلف الأنشطة الاقتصادية .



الفصل الثالث

دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة

(1990-2008)

تمهيد:

يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية, وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يمثل مجموع المصاريف العامة في البلاد ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات المصرفية .

البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجسيد النقود القائمة على حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها الآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.

المبحث الأول : نشأة وتطور وطبيعة الجهاز المصرفي في الجزائر

إن تسيير أي سياسة نقدية في العالم تعتمد على النظام المصرفي والهيكل الرئيسي في هذا النظام هو البنك المركزي , والجزائر مثل كل بلدان العالم تعطي اهتمام كبير لهذه المؤسسة , وفي هذا المبحث سنتطرق إلى معرفة هذا البنك من حيث نشأته وتطوره وخصائصه .

المطلب الأول : نظرة عامة حول تطور الجهاز المصرفي الجزائري

المعروف أن الجزائر لم ترث عن الاستعمار جهازا مصرفيا بالمعنى الحقيقي، لكن كل ما كان هو مجموعة بنوك تتبع المنظومة المصرفية للمحتل، وبعبارة أدق هي مجموعة وكالات بنكية تابعة لبنوك فرنسية، وهو ما يعني استحالة الحكم عن موضوع السياسة النقدية في ظل غياب السيادة الوطنية والتخطيط لسياسة اقتصادية معينة، وهو ما حدا بالبلاد ممثلة في السلطات السياسية بعد الاستقلال إلى محاولة التأسيس لمنظومة مصرفية وطنية، والتي كانت كما يلي:

الفرع الاول : الخزينة العمومية

بقيت تتبع الخزينة الفرنسية إلى حدود 1962/08/29¹ أين تم الفصل بينهما، وقد لعبت دورا كبيرا في إقراض المؤسسات العمومية، كما أنه يمكن القول بأنها حلت في كثير من الأحيان محل البنك المركزي في لعب دور الضابط للسياسة النقدية.

لفرع الثاني المؤسسات المالية والبنكية

1- البنك المركزي الجزائري: تسميته الرسمية بنك الجزائر، ومهامه تتمثل في احتكار عملية الإصدار النقدي، والمسئولية عن توحيد السياسة النقدية، من خلال استعماله لمجموعة الأدوات التي تسمح له بلعب هذا الدور. ويبقى ذلك محل جدل في الواقع، أي هل حقيقة أن البنك المركزي يؤدي مهمته هذه بالاستقلالية المطلوبة أم أن ذلك يخضع لقيود وترتيبات أخرى؟ يضبط البنك المركزي عملية الإصدار النقدي حسب متطلبات السياسة النقدية والظروف الاقتصادية، ويبقى السؤال المطروح هل البنك المركزي الجزائري لعب دوره؟ وهل امتلك سلطة حقيقية كمؤسسة إصدار على البنوك التجارية؟ وما مدى فعالية استخدامه لأدوات الضبط الكفيلة بتأمين السيولة الملائمة لتمويل الاقتصاد الوطني؟

للبنك المركزي دور كبير كبنك للدولة، وهذا من خلال التسبيقات المقدمة إلى الخزينة العمومية، إضافة إلى دوره كبنك احتياط للعملة الأجنبية وتنظيم الصرف. ونستطيع القول أن هذا ما لم يكن على الأقل منذ 1973 حين أعطيت هذه الصلاحيات للبنوك التجارية إلى أن تم استرجاعها مع بداية التسعينات.

2- البنوك التجارية: كانت سنة 1966 حاسمة من خلال قرار تأميم البنوك الأجنبية وإنشاء شبكة بنوك وطنية رأس مالها وطني مهمتها²:

- أداء خدمة عمومية؛

- مراقبة الصرف؛

- تنظيم القرض.

تم حينذاك تأسيس 05 بنوك إلى حدود 1968 التي اكتمل فيها النظام المصرفي الجزائري على الأقل مثلما كان يطمح إليه القائمون على شؤون البلد آنذاك وهذه البنوك هي:

¹ . الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 1962/08/28

² . احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص. 68

- البنك الوطني الجزائري BNA؛

- القرض الشعبي الجزائري CPA؛

- بنك الجزائر الخارجي BEA؛

- البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR؛

- بنك التنمية المحلية BDL.

3- المؤسسات الشبه بنكية: كما تم تدعيم المنظومة المالية بمجموعة من المؤسسات المالية غير البنكية، والتي أصبح الآن بعضها بنوكا وهي:

-البنك الجزائري للتنمية BAD والذي كان يسمى بالصندوق الجزائري للتنمية؛

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي أصبح بنكا للإسكان CNEP .

إضافة إلى ذلك دعمت المنظومة بمجموعة شركات للتأمين وهي:

- الشركة الجزائرية للتأمين SAA؛

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR.

-

المطلب الثاني: البنك المركزي الجزائري.

الفرع الاول: نشأة البنك المركزي الجزائري.

تأسس هذا البنك بالقانون رقم 62 / 144 بتاريخ 13 / 12 / 1962 وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، رأس مال البنك هو ملك للدولة يتم تعيين كل من المحافظة والمدير العام، وكذا مجلس الإدارة مرسوم من رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير الاقتصاد، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل المصارف ومع الدولة الممثلة بالخزينة العامة .

الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي.

نظرا للتطورات التي عرفها الجهاز أصبح من الصعب إعطاء تعريف ثابت ولكن حاول البعض إعطاء تعريف له.

من خلال تركيزه على وظيفة الإصدار النقدي بأن المصرفية المركزية هي نظام smith يرى سميث مصرفي يتولى فيه بنك واحد إصدار الأوراق النقدية .

أن الوظيفة الأساسية هي تحقيق النظام النقدي. elkin يرى ألكن

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قيمة النظام المصرفي.

الفرع الثالث: خصائص البنك المركزي ومهامه .

خصائص البنك المركزي :

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.
- يحتل صدارة الجهاز المصرفي وهو يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية .
- مبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد كما هو الحال لفرنسا وإنجلترا و الجزائر, وهذا لا يمنع من وجود تعدد البنوك المركزية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية³.

البنك المركزي هو غالبا مؤسسة عامة في معظم اقتصاديات العالم يهدف إلى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان, و مرتبط بحاجة المعاملات والسياسات النقدية.

مهام البنك المركزي :

البنوك المركزية في العصر الحديث تقوم بكل أو بعض الوظائف التالية:

- إصدار أوراق النقد القانوني تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات
- القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة
- تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية, ومن ثم يطلق على البنك المركزي تأكيدا لهذه الوظيفة (بنك البنوك)

³ مصطفى رشدي شيخة/ الاقتصاد النقدي و المصرفي في الدار الجامعية الجزائر ص 178

- مراقبة الائتمان كما و نوعا و توجيهه و جهة تتفق و تقيد سياسة نقدية مرغوب فيها
- إدارة احتياجات البلد من المعاملات الأجنبية و مراقبة أحوال التجارة الخارجية بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي

المطلب الثالث : قانون النقد والقرض إصلاحات 1990: القانون (10-90)

على الرغم من إصدار القانون 12-86 والقانون 06-88 المعدل والمتمم له، والقانون 01-88 إلا أنها لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 وسنحاول التطرق إلى جميع جوانبه من خلال ما يلي .

الفرع الأول : أسباب صدور قانون النقد والقرض

إن من أهم الأسباب التي جعلت السلطات النقدية في الجزائر تصدر قانون النقد والقرض هي مجموعة من السلبيات والتي أثرت على الجهاز المصرفي من حيث أداء وظيفته وقد تمثلت فيما يلي :

1/ فقدان البنوك لوظيفتها الأساسية:

كان تمويل الاستثمارات والمشاريع في هذه الفترة يتم على أساس تقديم ملف إلى وزارة التخطيط، حيث يأخذ الوقت الكبير ويمكن أن يتعرض للرفض مما جعل البنوك التجارية تفقد وظيفتها التقليدية المتمثلة في الحسابات المصرفية، الائتمان، إصدار السهم والسندات للشركات وعمليات الصرف الأجنبي فأصبحت البنوك لا تخشى ضياع الأموال ما دامت ملك للدولة التي لها الحرية الكاملة في منحها وغدت البنوك التجارية غرف لتسجيل ومحاسبة التدفقات المالية لتمويل الاستثمارات العمومية.

2/ زيادة الإصدار النقدي:

أصبح البنك المركزي جهاز لطبع النقود عوض تسيير السياسة النقدية وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مشكل اكتناز الخواص للأموال حيث وضع النظام المصرفي في حالة عجز لتحصيل النقود التي كانت تتداول خارج البنوك وهكذا أصبح البنك المركزي يصدر نقود جديدة لتمويل الاستثمارات المخططة لأن:

-المؤسسات ملك للدولة النصوص تحميها من الإفلاس.

-تغطية البنك التجاري لعجز المؤسسات العمومية عن طريق إعادة التمويل من البنك المركزي.

-تزويد الخزينة العمومية بمنحها قروض طويلة الأجل من أجل القيام بمختلف النفقات العمومية مثل

المشاريع ذات الطابع العمومي.

3/ إهمال تعبئة الادخار الخاص:

أصبح الاستثمار العمومي منذ السبعينيات يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر وهذا ناتج عن زيادة الموارد البترولية وميزانية الدولة واللجوء إلى القروض الخارجية بالإضافة إلى إصدار النقود كل هذه العوامل أدت إلى تهميش وإهمال الادخار الخاص وكانت النتائج السلبية كما يلي:

-زيادة معدل الاكتناز مما جعل البنك المركزي غير قادر على التحكم في مجال الكتلة النقدية.

-بروز سوق سوداء للصرف مما استدعى إلى ارتفاع الأسعار.

-بروز عادات لدى الأفراد في تداول النقود إذ يفضلون الدفع نقدا الذي يضطرون لحجز أموالهم على شكل سيولة نقدية بالإضافة إلى العوامل الدينية المحرمة للفائدة وعدم فتح المجال للبنوك الإسلامية حيث كانت كل البنوك ملك للدولة.

-كلفة الحصول على النقود تؤدي إلى ضياع وقت كبير أمام شبابيك الدفع.

-عادات الفرد في الاحتفاظ بالنقود على شكل ذهب أو حلي.

ونشير في الأخير إلى أن الطريق الوحيد للادخار كان يتمثل في الصندوق الوطني لتوفير والاحتفاظ الذي أسس بمرسوم رقم 227/04 بتاريخ 10 أوت 1964 .

4/ سوء تسيير الجهاز المصرفي:

في ظل المخططات التنموية كان الجهاز المصرفي يفتقر إلى المعايير المتعلقة بالفعالية والمردودية

المالية ويتجلى سوء تسيير الجهاز المصرفي من خلال النقاط التالية:

-اختيار الموظفين وتعيينهم في مناصب حساسة لتسيير شؤون الجهاز المصرفي وتهميش الإطارات العليا نتيجة ضعف تسيير الموارد البشرية.

-غياب أدنى تنسيق بين الجهاز المصرفي، ومراكز التكوين والبحث.

-عدم وجود الرقابة الفعالة.

-عدم وجود الجودة الخدمية مقارنة مع البنوك الأجنبية وهذا لوجود البيروقراطية.

-جهاز مصرفي يحتوي على هياكل إدارية تفتقر لروح الإبداع والرشادة الاقتصادية والمقاييس العلمية.

الفرع الثاني : مبادئ قانون النقد والقرض

يقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ، تصب في معظمها إلى إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الحقيقية

كمحرك رئيسي للاقتصاد، كما تترجم هذه المبادئ إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام في

المستقبل، وسوف نحاول التطرق إلى أهداف كل مبدأ من هذه المبادئ وهي كالتالي:

أ - الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

في النظام السابق، الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد، كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة. ولهذا فقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ بناءً على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية؛ إن تبنى مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسئول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛

استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخلياً بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة؛

تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛

خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛

إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب - الفصل بين دائرة ميزانية الدولة والدائرة النقدية

كانت الخزينة تلجأ غالباً إلى النظام المصرفي لتمويل نفقاتها عن طريق ما يسمى بعملة القرض مما كان يتسبب في إحداث عملة جديدة، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضاً تداخلاً بين أهدافهما التي لا تكون دوماً متجانسة، وفي إطار القانون الجديد وعلى ضوء هذا المبدأ لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية الاقتراض من البنك المركزي كما كان في السابق ليتم بذلك الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية، وأصبح تمويل عجز الخزينة قائم على بعض القواعد والشروط، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة العمومية؛
- إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة إلى غاية 14 أبريل 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة (التخلص من المديونية والتضخم)؛

- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- تحديد حجم التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة العمومية إلى 10% من الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة، مع تحديد مدتها بما لا يتعدى 240 يوماً، مع تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية

-تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20 % من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة :

-إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

ج - الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض :

ظلت الخزينة العمومية ولغاية نهاية الثمانينات، تشكل أهم مؤسسة لتجميع الموارد وتوزيع القروض، وبخاصة في ما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى، وفي نفس الوقت هي المالكة للقرار الفعلي لنظام التمويل، وتم ذلك عبر قناة البنك الجزائري للتنمية الذي يتكفل بتحضير خطة التمويل (1)، مما جعل البنوك في تبعية مطلقة لقرارات السلطة العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات.

فخلق هذا الأمر كما رأينا غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، فتفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة العمومية عن النشاط الائتماني وذلك بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات البنك، من جهة ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد:

استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛ أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع. د - إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجا في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود؛ ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض (2)، وجعل قانون النقد هذه السلطة النقدية:

ناوحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية؛

مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

هـ - وضع نظام مصرفي على مستويين :

كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

تكوين وتطور النظام المصرفي الجزائري .

المبحث الثالث : تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على التضخم فترة 2016_1990

قد مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل أثرت وتأثرت بالواقع الاقتصادي الجزائري ، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل واقعي لهذه السياسة.

المطلب الأول: مراقبة حجم الكتلة النقدية

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى.

وفيما يلي جدول يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للفترة (1993-2009).

جدول رقم(III-6): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للفترة (1993-2008) الوحدة مليار درج

السن	النقود M ₁	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M ₂	معدل نمو M ₂	النتائج المحلي الإجمالي	معدل نمو PIB	*سيولة الاقتصاد (01)	معامل الاستقرار النقدي ♦ (02)
1993	446.9	211.3	235.6	180.5	627.4	21.6	1190	10.7	49.2	2.01

$$* \text{معامل سيولة الاقتصاد} = \frac{M_2}{PIB}$$

$$* \text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\Delta M_2}{\Delta PIB}$$

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

0.61	45.8	24.9 5	1487	15.3	723.6	247.7	252.9	223	475.9	199 4
0.3	38.6	34.8 3	2005	10.5	799.6	280.5	269.3	249.8	519.1	199 5
0.53	36.3	28.2 1	2570.7 4	15	919.6	324.4	304.6	290.6	595.2	199 6
2.23	38.9	8.14	2780.2	18.2	1081. 5	409.9	333.9	337.6	671.6	199 7
10.6	56.3	1.8	2830.5	19.1	1287. 9	474.2	422.9	390.8	813.7	199 8
0.92	55.1	14.7 5	3248.2	13.6	1463. 4	577.9	446	439.5	885.5	199 9
0.49	49.3	26.1 8	4098.8	13.00	1659. 2	617.9	556.4	484.9	1041. 3	200 0
5.64	58.4	3.95	4260.8	22.3	2473. 5	1235	661.3	577.2	1238. 5	200 1
2.66	65.1	6.5	4537.7	17.3	2901. 5	1485. 2	751.6	664.7	1416. 3	200 2
0.97	63.7	16.0 1	5264.2	15.61	3354. 3	1723. 9	849	781.4	1630. 4	200 3
0.67	59.3	16.8 3	6150.4	11.44	3738	1577. 5	1286. 2	874.3	2160. 5	200 4
0.47	53.8	22.9	7563.6	10.9	4146.	1724.	1501.	921	2422.	200

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

		7			9	2	7		7	5
1.29	56.7	12.6	8520.6	16.41	4827.	1985.	1760.	1081.	3177.	200
		5			6	6	6	4	8	6
1.14	64.4	9.22	9306.2	24.17	5994.	2139.	2570.	1284.	4233.	200
					6	7	4	5	6	7
0.88	63.3	18,1	10993.	16.03	6955.	2450.	2965.	1540	4964.	200
		3	8		9	8	1		9	8

الجدول رقم(III-6)

1. بالنسبة للعمود رقم (01) و(02)، حسابات الباحثن اعتمادا على المعادلتين أدناه.

بالشكل M_2 نلاحظ من الجدول أعلاه أن عقد التسعينات عرف نمو كبيراً في حجم الكتلة النقدية الذي تعدى فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث عمدت الجزائر إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، و بطلب من الخزينة العامة، هذه السياسة أفرزت وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان أحد اهم اهداف برامج التثبيت والاصلاح الهيكلي التحكم في حجم ، إذ يلاحظ انه بداية من سنة 1993 اخذ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث إنخفض من M_2 الكتلة النقدية 21.6% سنة 1993 إلى 19% سنة 1998، من خلال اتباع سياسة نقدية تقشفية حيث تم ايقاف التمويل بالعجز، وكذا تقليص حجم الانفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور، الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية إلى 15.6% في المتوسط خلال فترة تطبيق الاصلاح الاقتصادي(1994-1998)، والتقليل من نسبة التضخم إذ انخفضت نسبته من 39% سنة 1994 إلى 5% بلغت نسبته M_2 سنة 1998، واستمر الوضع على هذا المنوال سنة 2001 حيث شهد نمو في الكتلة النقدية 22.3%، لتصل سنة 2005 إلى 4146.9 مليار دج، والجدير بالذكر أن الفترة(1998-2009) عرفت معدل نمو

متسارع للكتلة النقدية قرب بـ222% ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية والتي ارتفعت من 7280 مليار دج سنة 1998 إلى 44179 مليار دج سنة 2005 (www.bank-of-algeria.dz الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية للرئيس) عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 520 مليار دج، أي ما يعادل 7 ملايين دولار لمدة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2001 (بلعزوز، 2003م، ص 20).

بالنسبة لهيكل الكتلة النقدية فيمكن ان نوضح التغيرات التالية:

عرفت النقود الورقية تغيرات طفيفة خلال عقد التسعينات، حيث ارتفع حجمها من 211 مليار دج سنة 1993 إلى 390.8 مليار دج سنة 1998، أي بمعدل نمو قدره 84.95%، لكن بعد هذه الفترة بدأت وتيرة النقود الورقية تزداد في السوق، فقد ارتفعت من 484.9 مليار دج سنة 2000 إلى 921 مليار دج سنة 2005، لتسجل سنة 2008 ارتفاعا قدره 619 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 67.8%، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى السياسة الاقتصادية للحكومة في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصصت له الحكومة 55 مليار دولار. أما بالنسبة للنقود الكتابية فقد عرفت تراجعا من حيث نسب النمو، فعلى الرغم من ارتفاعها من 235,6 مليار دج سنة 1993 إلى 1286.2 مليار دج سنة 2004 إلا أنها أصبحت لا تمثل سوى 34.4% من إجمالي الكتلة النقدية لعام 2008، بعدما كانت تمثل 37.5% عام 1993 ثم بعد ذلك شهدت ارتفاع متواصل حيث قدرت نسبتها سنة 2008 ما يعادل 42.62% من إجمالي الكتلة النقدية. وفيما يخص أشباه النقود فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا متتاليا إذ ارتفعت من 180.5 مليار دج سنة 1993 إلى 472.2 مليار دج سنة 1998، مسجلة بذلك معدل نمو قدره 162.7% ونسبة قدرها 36.6% من حجم الكتلة النقدية لنفس السنة، لتواصل نموها سنة 2008 حيث قدرت بـ2450.5 مليار دج، ترجع هذه الزيادة إلى رفع معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة، واستقرار سعر صرف الدينار، مما سمح للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي.

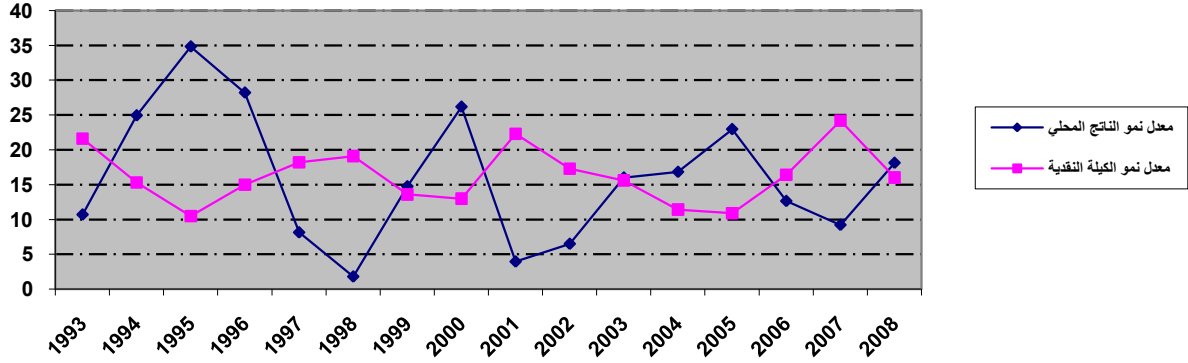
بالنسبة للعلاقة بين الكتلة النقدية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

✓ سيولة الاقتصاد (M_2/PIB) انخفضت نسبتها من 49.2% سنة 1993 إلى غاية 45,8% سنة 1994 إلى أقل من 9% سنة 1997، وقد أدت السياسة النقدية الأكثر تشددا إلى هبوط كبير في معدلات التضخم من 39% سنة 1994 إلى 5.7% سنة 1997، مما يفيد أداء جيد خصوصا في ضوء تخفيض قيمة العملة - بنسبة 50% من بداية البرنامج، ويشهد الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق خلال الفترة (1995-1997)، أن السياسة النقدية الجديدة جعلت من الممكن توجيه الائتمان بفعالية نحو الأنشطة الإنتاجية، أما خلال سنة 1999، فإن نسبة سيولة الإقتصاد ارتفعت إلى 55.1% مقابل 38.9% سنة 1997، وهذا الاستقرار في نسبة سيولة الإقتصاد عند مستوى 44.12% في المتوسط للفترة (1993-1998)، يفسر بالتحويل إلى نقد حساب أرصدة موارد إعادة الجدولة وزيادة التمويل للبنوك التجارية، وبحلول سنة 2001 بدأت معدلات السيولة المحلية بالارتفاع حيث قدر معدلها في المتوسط 60.6% بالنسبة للفترة (2001-2008)، مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي في أغلب السنوات، أما سرعة تداول النقود فتبقى ضعيفة مما يبين وجود ظاهرة الإكتناز للسيولة النقدية .

بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي يتضح من الجدول رقم(2-1) عدم التوافق بين كلا من التغير بين الكتلة النقدية و التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 1998 على سبيل المثال لا تجد الزيادة في الكتلة النقدية مقابلا لها في سوق الانتاج، ثم في سنتي 1999 و2000 نلاحظ زيادة متسارعة في الناتج المحلي الاجمالي لا تقابلها زيادة موافقة و متناسبة في الكتلة النقدية، ثم في سنة 2001 تزيد الكتلة النقدية دون زيادة في الانتاج الحقيقي، ثم بداية من سنة 2003 وإلى غاية 2005 نلاحظ زيادة في الناتج لا يقابلها زيادة متناسبة في الكتلة النقدية، والعكس بالنسبة لسنوات 2006، 2007 و2008، إذن ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة. والشكل التالي يوضح تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1993-2008).

الشكل رقم(7-III): تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1993-2008)

الشكل رقم(7-III):



المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

مما لاشك فيه أن للسياسة النقدية دورا بارزا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لا سيما في المدى القصير، بالإضافة إلى قدرتها في التأثير على حجم الائتمان، ومن ثم التأثير على حجم النقود المصرفية، من هنا يتضح أهمية إدراج السياسة النقدية من خلال فترة الإصلاحات، حيث بدأت الجزائر في انتهاز سياسة ترمي إلى الاعتماد على اقتصاد السوق من خلال توسيع دور القطاع الخاص مما دفع بالتخلي عن السياسة السابقة التي بينت عدم قدرتها في تمكين القطاع المالي على تعبئة الموارد وتخصيصها بالكفاءة المطلوبة، من هنا بدأ التحول التدريجي نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية و التأثير على السيولة المحلية و الإئتمان وأسعار الفائدة.

الفرع الاول : سياسة الاحتياطي القانوني

حتى أوائل عام 1994، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى ، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك غير أن هاتين الأداتين كانتا موجّهتين بشدة نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدى وكانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية. ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد.

ولمعالجة أوجه القصور، بدأ بنك الجزائر (البنك المركزي) في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إلزامي على من مجموع الودائع (% البنوك التجارية دون أن يستخدم فعليا، حتى وإن استخدم فسوف يكون في حدود 3 مما يوحي ان بنك الجزائر % مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) تحسب عليها فوائد بنسبة 11,5 سيسترجع من البنوك جزءا من التمويل بنسبة 15%، وهو مستوى عال إذا ما قارناه بالدول المجاورة أين لا تخضع البنوك لأي تعويض على الإطلاق (النشاشي وآخرون، 1998م، ص 59)، ويمكن اعتباره ممارسة بيداغوجية باعتباره جزءا من الإصلاحات المؤسساتية الجوهرية. وللوقوف على حقيقة تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر نورد الجدول التالي:

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياطي	3%	3%	3%	3%	3%	3%	4.25%	3%	5%	3%	6.25%	6.5%	6.5%	8%	8%

الجدول رقم (III-8)

المصدر: النشرة الاحصائية، بنك الجزائر 2009. تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1994-2008

استقراء للجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني قد ارتفع سنة 2002 إلى 4.25% والذي طبق بداية من 15 ديسمبر 2001 (التعليمية رقم 06/01 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي) ، حيث أن السلطات النقدية فرضت عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطيها القانوني تتمثل في غرامة مالية يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص (المادة 93 من قانون النقد و القرض 10/90). ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفت المنظومة البنكية بداية من سنة 2001، ونظرا للأهمية المزدوجة لهذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة، كان على مجلس النقد و القرض إعادة إدراجها من خلال القانون رقم 04-20 المؤرخ في 12 مارس 2004 (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2005م، ص 54)، للتحكم في حجم السيولة المفرطة، وضمان تنظيم نهائي للسيولة البنكية، حيث تم رفع نسبة الاحتياطات القانونية إلى 6.25% سنة 2003 لتصل سنة 2004 إلى 6.5% لتستقر بعدها لمدة ثلاث سنوات عند هذا الحد، والملاحظ أنه على الرغم من التعجيل باستخدام أداة الاحتياطي القانوني ورفع نسبتها فإنه لم يكن كافيا لتجميد حصة معتبرة من السيولة المصرفية المعروضة في السوق النقدية المشتركة التي سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2008 رافقها ارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني إلى 8%.

الفرع الثاني : سياسة معدل الخصم و معدل الفائدة

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ اليها البنك بموجها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية (خاصة أو ، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، وجدير) عمومية ، إلا أنه بدءا من هذا % 2,75 بالذكر أن معدل الخصم ظل ثابتا منذ 1961 إلى 1986 عند نسبة تقدر بـ التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة ومتتالية، وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص. ولقد حدد قانون النقد و القرض شروط إعادة الخصم لدى بنك

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

الجزائر، مع العلم وأن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية(المادتين 69 و 72 من قانون النقد و القرض 10/90):

- ✓ إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.
- ✓ إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة (06) أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة إثنا عشر(12) شهرا
- ✓ إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة (06) أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث (03) سنوات. ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تهدف إلى تمويل إحدى العمليات التالية : تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن.
- ✓ خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي لم يبق عن تاريخ استحقاقها ثلاثة (03) أشهر على الأكثر.

ومع صدور قانون النقد والقرض صار معدل الخصم يعدل تقريبا كل عام، بفعل النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من عام %حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7,5 ، اذ ارتفعت بـ3.5 % في 1991، لتصل سنة 1994 إلى 15% عام 1990 ، ثم إلى 11.5 % 1989 إلى 10.5 نقطة، وهو أحد أهداف برنامج الإصلاح التعديلي الهيكلي، لتشهد بعد ذلك أثناء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفاض بنقطة واحدة كل سنة كإجراء تطبيقي من بنك الجزائر للتأثير على أداء البنوك التجارية لكي ترفع من معدلات الفائدة على القروض والودائع و خصم الأوراق التجارية حيث انخفض إلى خلال سنتي(2000-2001)، ليستقر عند نسبة 4% خلال الفترة (2003-2008)، حيث انخفض %نسبة 6 بنقطتين. والجدول التالي يبين تطورات معدل إعادة الخصم منذ 1994.

تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة(1994-2008)

الجدول (9-III)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.5	5.5	6.0	6.0	8.5	9.5	11.0	13.0	14.0	15.0	معدل إعادة الخصم %

بنك الجزائر(2009)، النشرة الاحصائية، سبتمبر.

أما أسعار الفائدة فقد حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد نحو زيادة نسبة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار وذلك من خلال رفع معدلات الفائدة لذلك استخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع و منحها للقروض. والجدول التالي يوضح تطور سعر الفائدة منذ 1990.

(جدول رقم (10-III))

: تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (1990-2004)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر الفائدة الاسمي %	8.0	12.8	12.8	12.8	18.5	17.6	16.3	14.2	10.2	9.3	8.5	8.5	8.5	8.0	7.0
سعر الفائدة الحقيقي %	10-	-	-	13.2	10-	12.5	2.4-	8.5	5.2	6.7	8.2	4.3	4.7	5.0	5.0

من واقع البيانات المدرجة في الجدول أعلاه يمكن القول أن أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية

قد تم تحريرها مع بداية شهر ماي من العام 1990 في حين بقت أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك

سنويا مما جعل هذان النوعان من معدلات الفائدة سالبين من % التجارية خاضعة لحد أقصى نسبته 20

حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة (1993-1994). لذا أعيد رفع معدل إعادة الخصم بـ 3.5 نقطة سنة

بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث كان لابد من رفع معدلات الفائدة % 1994، فوصل إلى 15

الاسمية حتى لا يكون معدل الفائدة الحقيقي سلبيا، كما أزيل الحد الأقصى على أسعار البنوك التجارية للجمهور وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، وألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وأدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ 1994 بدلا من 1996، كما ارتفعت معدلات السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر إلى 24 في أكتوبر 1991. % من 20

كما يمكن الملاحظة من الجدول أعلاه ان معدلات الفائدة الاسمية الموجبة عرفت أعلى مستوياتها سنة 1994 بعدها بدء مؤشر الفائدة في الانخفاض حيث سجل نهاية عام 1998 نسبة قدرها % حيث قدرت بحوالي 18.5 خلال الفترة (2000-2003)، غير أنها انخفضت إلى % عام 1999 ليستقر عند حوالي 8.5% ثم 9.3% عام 2004. أما فيما يتعلق بمعدلات الفائدة الحقيقية فقد سجلت قيما سالبة حتى سنة 1997 حوالي 7.5% ثم ارتفعت % ثم عرفت انخفاضا عاما سنة 1998 مسجلة بذلك نسبة 5.2% حيث سجلت رقما موجبا 8.5 عامي 1999، 2000 على التوالي، ثم شهدت انخفاضا آخر سنة 2001 حيث سجلت %، و 8.2% ثانيا إلى 6.7 معدلات الفائدة أصغر نسبة لها بعد تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنها سجلت ارتفاعا طفيفا بعد عامي 2003 و 2004 و نلاحظ عدم استقرار معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة % ذلك لتستقر عند حدود 5 ارتباطها بالظروف الاقتصادية غير المستقرة، أما فيما يخص أسعار الفائدة على القروض فانتقلت في المجال (15%-20%) خلال الفترة أكتوبر 1991 و أبريل 1994 لسيتم في الارتفاع في المجال (18%-23.5%) خلال الفترة افريل 1994 و ديسمبر 1996.

الفرع الثالث : السوق النقدية:

وتتمثل في سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم إقراض واقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية، والسوق النقدية في الجزائر متواجدة منذ الستينات غير أنه لم يكن لها قبل 1989 دور في تبادل النقد إذ كانت مجرد أداة في يد السلطات النقدية للقيام بعمليات إعادة الخصم بمعدلات فائدة محددة إداريا، زيادة على كونها كانت عبارة عن سوق ما بين البنوك تقوم فيها هذه الأخيرة بإقراض البنوك التي في حالة عجز أو نقصا في سيولتها وفق معدل محدد مسبقا .

ومع مطلع شهر جوان 1989 عرفت هذه السوق إعادة تنظيم جذري، فكان أن شهدت اهتماما أكثر في تنظيمها وتوسيع تطورها وبخاصة مع إصدار قانون النقد والقرض، وكذا التنظيم رقم 08/91 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية، حيث تم إدخال أدوات جديدة مثل نظام المزادات وعمليات السوق المفتوحة، ضف إلى ذلك تحديد المتدخلون في هذه السوق التي يتولى فيها بنك الجزائر دور المنظم والمسير لها.

ولقد تطورت السوق النقدية بطريقة منظمة منذ سنة 1994، سواء من جانب ابتكار الأدوات أو من جانب عدد المتدخلين، إذ وصل عدد المتدخلين سنة 2002، 24 بنكا ومؤسسة مالية بالإضافة إلى 14 مؤسسة مالية غير مصرفية، واعتبارا من هذه السنة أصبحت هذه السوق قناة لإعادة تمويل البنوك، هذه الأخيرة تحسنت سيولتها بصفة خاصة وتدعمت أكثر في السنوات الأخيرة، حتى وأن هذا الميل قد تميز بفائض السيولة في السوق مابين البنوك، في حين أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر كانت قد انخفضت إلى الصفر في نهاية عام 2001، ولقد ظهر هذا الميل للانخفاض إلى لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر منذ الربع الأول من سنة 2002 وما ترتب عنه من فائض في السيولة لدى بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى استرجاع السيولة بمناقصة (لكصاصي، 2004م، ص ص 8-9)

المطلب الثالث : أثر الإصلاحات على فعالية التمويل البنكي للفترة (1990-2016)

مما لا شك فيه أن للجهاز البنكي دورا مرموقا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة، وقد تأكد دور النظام البنكي من خلال ما قدمه من خدمات باتت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، وبدونها لا يمكن لأي اقتصاد أن يؤدي وظيفته، من هنا جاءت الإصلاحات البنكية التي تضمنها قانون النقد والقرض وكذا الإصلاحات المتفق عليها مع مؤسسات النقد الدولية بهدف رفع مستوى أداء النشاط الاقتصادي، يكون فيه للقطاع الخاص دورا رياديا، وهذا يتطلب بدوره وجود قطاع بنكي فعال من حيث تخصيص الموارد للقطاعات الأكثر نجاعة

الفرع الاول : أثر الإصلاحات على جذب الموارد للنظام البنكي الجزائري (1990-2008)

يقصد بالتمويل البنكي تلك الموارد التي تسمح للبنوك بمنح القروض والائتمان أو التوسع فيه، وهذه الموارد تتكون من الموارد الذاتية وتشمل أساسا رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لكل بنك، وتنبع أهمية هذه الموارد وخاصة في ضوء مقررات لجنة بازل للملاءة المصرفية كونها الضمان الحقيقي لأصحاب الودائع، أما الجزء الثاني من أجزاء مصادر التمويل البنكي تتمثل في الودائع باعتبارها العمود الفقري الذي تركز عليه البنوك التجارية في منح الائتمان و خلقه.

وإذا ما تأملنا الجدول رقم (3-1)، نلاحظ أن حجم الودائع البنكية في تزايد مستمر، إذ ازدادت بنسبة تفوق 700% خلال الفترة (1990-2000)، حيث وصلت إلى ما يعادل 1441.85 مليار دج سنة 2000 بعد أن كانت 187.45 مليار دج سنة 1990، مع الملاحظ أن الودائع البنكية خلال هذه الفترة سجلت أدنى معدلات نموها خلال سنتي 1994 و1995، إذ قدر معدل نموها بنحو 10%، ولعل السبب في ذلك راجع إلى تدهور العائدات النفطية الأمر الذي أثر سلبا على حركة الودائع البنكية إضافة إلى تسجيل أسعار فائدة حقيقية سالبة الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المدخرات.

والجدير بالذكر أن سنة 2000 عرفت أحسن مصرفة للاقتصاد الوطني حيث سجل نمو وودائع الأسر لدى البنوك وارتفاعها من نسبة 20% سنة 1999 إلى 25% سنة 2000 (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000م)، ليتواصل بعدها نمو إجمالي الودائع للجهاز البنكي بمعدل نمو قدر بـ 16.12% في المتوسط خلال الفترة (2000-2008)، حيث قدر مجموعها في سنة 2008 ما يعادل 4956.1 مليار دج مع العلم أن سنة 2004 سجلت أضعف معدل نمو لها إذ قدر بـ 6.88%، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تسجيل معدلات فائدة حقيقية موجبة بفعل تحرير معدلات الفائدة المدينة على البنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الودائع.

الجدول رقم(III-11): تطور حجم الودائع البنكية خلال الفترة(1990-2008)

Source: O.N.S (2006), L'algerie en quelque chiffre, resultants 1993-2005

- بنك الجزائر(2009)، النشرة الاحصائية سبتمبر.

السنة	الودائع		الودائع تحت الطلب		الودائع لأجل	
	المجموع	التغير	معدل التغير	المجموع	معدل التغير	المجموع
1990	187.45	-	-	105.5	-	72.9
1991	233.99	54.49	30.78	133.11	26.11	90.28
1992	287.02	53.63	22.97	140.84	5.8	146.18
1993	369.45	82.43	28.71	188.93	34.14	180.52
1994	444.2	74.75	20.23	196.5	4	247.7
1995	491.3	47.1	10.60	210.5	7.27	280.5
1996	563.3	72	14.65	238.9	13.33	324.4
1997	644.7	101.4	18	254.8	6.65	409.9
1998	1113.7	449	67,54	347.6	36.42	766.1
1999	1252.6	138.9	12.47	368.4	5.98	884.2
2000	1441.85	189.25	15.10	467.5	26.9	974.35

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

	26.75	1235	18.7	554.92	19.44	348.08	1789.93	2001
	20.25	1485.19	15.72	642.16	18.85	337.42	2127.36	2002
	16.06	1723.86	12.05	719.59	14.85	316	2443.35	2003
(11-	14.22-	1478.7	57.45	1133	6.88	168.35	2611.7	2004
III	10.42	1632.9	9.48	1240.5	10.02	261.7	2873.4	2005
الجدو	1.03	1649.8	41.92	1760.6	18.68	537	3410.4	2006
ل رقم	6.74	1761	39.17	2540.4	26.12	891	4301.4	2007
و إذا	12.89	1991	16.71	2965.1	15.22	73654	4956.1	2008
ما								

تأملنا تطور الودائع البنكية بحسب أنواعها والذي يعكس إلى حد بعيد شكل الدور الذي يلعبه الجهاز البنكي

في تعبئة الودائع، فإننا نلاحظ تزايد في حجم الودائع تحت الطلب حيث ارتفعت من 105 مليار دج سنة

1990 إلى 467.5 مليار دج سنة 2000، أي بزيادة قدرها 362 مليار دج ونسبة فاقت 340%، مع العلم أنه

خلال هذه الفترة عرفت الودائع تحت الطلب تذبذبا في معدلات نموها يرجع إلى نقص فعالية البنوك في

تحفيز الطلب على الودائع لا سيما الادخارية، وكذا انخفاض وزنها النسبي ضمن هيكل الودائع حيث وصلت

سنة 1997 إلى 38.3% وهي سنة تحسن اسعار الفائدة وتحقيقها معدلات ايجابية خلال السنوات اللاحقة ،

حيث سجلت الودائع تحت الطلب معدل نمو قدره 26.5 في المتوسط خلال الفترة (2000-2008).

أما بالنسبة للودائع لأجل فقد تضاعفت هي الأخرى حيث انتقلت من 72.9 مليار دج سنة 1990 إلى 974.35

مليار دج سنة 2000، أي بزيادة قدرها 901.45 مليار دج ومعدل نمو يقارب 28.5% في المتوسط، وشكلت

بذلك النسبة الأكبر من هيكل الموارد البنكية خلال هذه المرحلة، لتواصل بعد ذلك نموها لتصل سنة

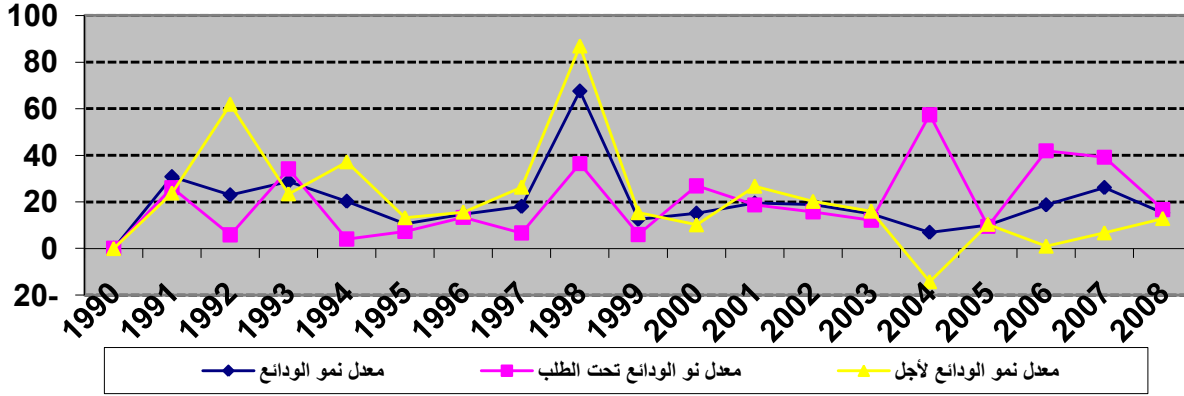
2000 إلى ما يعادل 1991 مليار دج، مع الملاحظ أنه خلال هذه الفترة (2000-2008)، عرفت الودائع لأجل تذبذبا

كبيرا في معدل نموها حيث قدر في المتوسط نحو 10%، حيث سجلت انخفاضا كبيرا سنة 2004، إذ انخفضت

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

من 1723.85 سنة 2003 إلى 1478.7 سنة 2004 أي بمعدل نمو قدره -14.22%. والشكل التالي يبين معدل

نمو الودائع البنكية خلال الفترة(1993-2008)



الشكل رقم(III-12):معدل نمو الودائع البنكية خلال الفترة(1993-2008)

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات الجدول السابق

على الرغم من بعض المؤشرات الايجابية لنمو الودائع البنكية، إلا ان سياسة تعبئة الموارد في البنوك الجزائرية تشوبها بعض النقائص نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: غياب استراتيجية واضحة لتشجيع الادخار لاسيما العائلي، وافتقار المؤسسات البنكية إلى موارد مستقرة ومحددة الآجال نظرا لتأثرها بعوائد المحروقات ومحدودية دخل الفرد الجزائري، ضف إلى ذلك غياب ثقة الجمهور في البنوك لا سيما بعد حادثة افلاس بنك الخليفة، وغياب سعر فائدة تفاوضي بين البنك والعميل على المبلغ المودع، فضلا عن الضعف الكبير في الهياكل والوكالات البنكية خارج المدن الكبرى.

الفرع الثاني: أثر الإصلاحات على النشاط الاقراضي للبنوك الجزائرية (1990-2016)

مما لا يدع مجالا للشك أن مبدأ المساواة بين المؤسسات العمومية والخاصة التي تضمنها قانون النقد و القرض في مجال منح الائتمان كان له الأثر في فتح مجال التمويل البنكي أمام القطاع الخاص الذي ظل طوال سنين مهشما و خاضعا للعديد من العراقيل التي حالت دون نموه وتطوره، ومن أجل التعرف على اثر الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر خلال عقد التسعينات على تمويل الاقتصاد الوطني نورد الجدول التالي:

الجدول رقم(III-13): تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2008)

الوحدة:مليار دج

الجدول رقم (III-13)

السنة	اجمالي القروض	معدل النمو	القروض قصيرة الاجل	النسبة المئوية	القروض طويلة الاجل	النسبة المئوية
1990	247	-	193.8	78.46	53.2	21.54
1991	325.9	31.94	260.7	80	65.2	20
1992	408.2	25.25	336.6	82.45	71.6	17.54
1993	219.2	46.3-	156.7	71.49	62.5	28.51
1994	304.8	39.05	227.5	74.64	77.3	25.36
1995	564.5	85.2	465.5	82.5	99	17.5
1996	776.8	37.58	601.9	75	174.9	25
1997	741.3	4.75-	449.8	60	291.5	40
1998	906.2	22.24	405.8	44.8	500.4	55.2
1999	1150.7	26.98	552.1	48	598.6	52
2000	993.7	13.64-	467	47	526.7	53
2001	1078.4	8.52	513.3	47.5	565.1	52.4

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

50.4	638.8	49.6	628	17.47	1266.8	2002
44	606.6	56	773.6	8.95	1380.2	2003
46	706.7	54	828.3	11.21	1535	2004
48.1	856.5	51.9	923.3	15.94	1779.8	2005
52	989.7	48	915.7	7.05	1905.4	2006
53.5	1179.1	46.5	1026.1	15.73	2205.2	2007
45.5	1426.1	45.5	1189.4	18.60	2615.5	2008

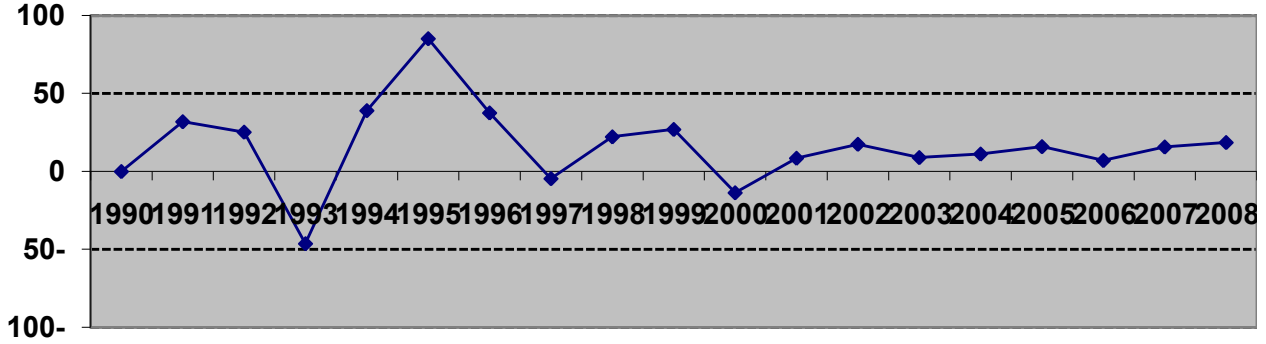
المصدر: بنك الجزائر(2009)، النشرة الاحصائية، سبتمبر

- تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2003، 1996، 1997، 1999، 2000 و2006

إن تتبع بيانات الجدول أعلاه يظهر لنا أن اتجاه الائتمان في تزايد مستمر ما عدا في بعض السنوات التي عرفت تراجعاً شديداً في حجم الائتمان الموجه للاقتصاد. وبصورة عامة فقد بلغ متوسط حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1990-1993) ما يعادل 238.94 مليار دج، محققة بذلك معدل نمو في المتوسط يقارب 0.3%، مع العلم وأن سنة 1993 عرفت تراجعاً كبيراً في حجم الائتمان وصل إلى -46.3% وسبب ذلك يرجع إلى تبني سياسة ائتمانية تقييدية في مجال منح القروض، حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع سعر إعادة الخصم، وتقييد أسعار الفائدة وهي فترة تنفيذ البرنامج الاستعدادي الائتماني الثاني، بعد ذلك واصل الائتمان البنكي ارتفاعه بداية من سنة 1994 وإلى غاية 1996 حيث ارتفع من 304.8 مليار دج إلى 776.8 مليار دج، أي بزيادة قدرها 472 مليار دج، ليعرف بعدها تراجع طفيف خلال سنتي 1997 و2000، حيث سجل معدلات نمو سالبة كانت -4.57% و-13.64% على التوالي، بعدها شهد الائتمان المقدم إلى الاقتصاد نمواً بوتيرة تباينت بين الارتفاع والانخفاض وقدرت في المتوسط بـ12.93% خلال الفترة (2001-2008) مسجلاً بذلك

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

ارتفاعا قدر بـ1537.1 مليار دج، حيث زاد بنسبة تفوق 142.5% بين سنة 2001 وسنة 2008، و الشكل التالي يوضح تطور معدل النمو السنوي للقروض الموجهة للاقتصاد.



الشكل رقم(III-14): تطور معدل النمو السنوي للقروض الموجه للاقتصاد خلال الفترة(1990-2008)

أما من خلال تتبع اتجاهات تطور الائتمان بالاعتماد على أجال الاستحقاق فإن الملاحظ هو تدني حجم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل خلال الفترة(1990-1997)، إذ لم تتعد نسبتها 50% من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد وهو ما يتفق مع السياسة النقدية التقييدية للمرحلة الموافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يلاحظ أن معدل نمو القروض خلال هذه الفترة لم يتعد 31% في المتوسط، أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فقد تعدت نسبتها 60% من مجموع القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة(1990-1997)، غير أنه ابتداء من سنة 1997 وإلى غاية 2008 عرفت القروض القصيرة الأجل تراجع في نسبتها لصالح القروض طويلة ومتوسطة الاجل هذه الأخيرة، تعدت نسبتها 50% في أغلب السنوات. وعموما اتسمت الفترة(1990-2008) بزيادة الائتمان الموجه للقطاع العام قياسا بالائتمان الموجه للقطاع الخاص، مما يدل على استمرارية تعاضم دور القطاع العام في الاقتصاد الجزائري لا سيما خلال الفترة(1990-2000)، إذ تشير بعض الدراسات أن نصيب القطاع الخاص من إجمالي التسهيلات الائتمانية متوسطة و طويلة الأجل لم تتجاوز 42.62% على التوالي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000م، ص 05)، ومن ثم فالبنوك الجزائرية في علاقتها مع القطاع العام لم تكن تراعي في منحها الائتمان لا حسن الأداء ولا كفاءة

المشروعات الممولة بل اقتصر دورها في ضمان تمويل المؤسسات العمومية من أجل ضمان استمرارية هذه الأخيرة، الأمر الذي خلق للبنوك عدة صعوبات و اختلالات في حساباتها مازلت إلى اليوم تعاني منها بسبب استمرارية نفس السياسة ولو كانت أقل حدة، إذ تشير الاحصائيات الى ان مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية بلغ 1272 مليار دج (عبد القادر و عبد الرزاق، 2006م).

المطلب الرابع: تقييم القدرات التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية

مما لا شك فيه أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم القروض، وبالتالي فدورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعد من أساسيات التطور والنمو الاقتصادي، واستمرارية استقراره و امكانية تحقيق أهدافه، وتلعب البنوك الجزائرية دورا رئيسيا في تمويل الاقتصاد الوطني إذ تشكل ما يقارب 90% من أصول القطاع المالي، وتسيطر على 90% من أصول القطاع البنكي، وفي ظل غياب سوق مالي كفاء في الجزائر فإن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيقترص لآ محالة على البنوك التجارية. وقصد الوقوف على أداء البنوك الجزائرية سنحاول تقييم أداء نشاطها الاقراضي باعتباره المحدد الأساسي لمستوى التمويل عبر التطرق إلى تقييم أداء البنوك الجزائرية في جذب الودائع، وكذا قدرتها على تغطية النشاط الاقراضي.

الفرع الاول: تقييم قدرة البنوك الجزائرية في جذب الودائع

المحلي إلى أن قوة الأسواق المالية في أي دولة تقاس بنسبة الودائع لأجل و التوفير إلى الناتج TYBOUT يشير الإجمالي، وعليه فإنه للتعرف على طبيعة النمو في الودائع البنكية وتطورها خلال الزمن ودراسة علاقتها بالناتج المحلي سندرس الميل المتوسط للودائع البنكية والذي يقيس قدرة البنوك التجارية وفعاليتها في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، الميل الحدي للودائع البنكية والذي يقيس معدل التغيير في الإيداع البنكي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر كاف لتحديد قدرة البنوك التجارية في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي أو مدى ضعفها في ذلك مما يحتم عليه تثبيت أو تعديل السياسة المتبعة التي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع البنكية، المرونة الداخلية للودائع البنكية، والتي تهدف إلى تحديد درجة استجابة الودائع البنكية بصورة نظامية للتغيرات في الناتج المحلي إذا كان يزيد عن الواحد، أما إذا كان

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

أقل من الواحد فتأثر الودائع بالنتائج المحلي تأثير ضعيف، وعلى البنوك في هذه الحالة أن تجعل الودائع أكثر مرونة لما ينطوي عليه ذلك من زيادة إمكانيات توليد موارد مالية كافية لتمويل احتياجات الاقتصاد، وهي أيضا مؤشر لدرجة استخدام التمويل الذاتي للاقتصاد الوطني (مصطفى وبوزيان، 2006م، ص 312)، والجدول التالي يبين حركة الودائع البنكية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (III-15): حركة الودائع البنكية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2008)

السنة	التغير في الودائع %	التغير في الناتج المحلي الإجمالي %	الميل المتوسط الودائع / PIB	الميل الحدي الودائع / Δ PIB	المرونة الدخلية للودائع البنكية*
1990	-	-	0.33	-	-
1991	30.78	58.99	0.26	0.16	0.49
1992	22.97	18.21	0.27	0.33	1.25
1993	27.71	11.16	0.31	0.70	2.57
1994	20.33	24.95	0.29	0.25	0.81
1995	10.6	34.83	0.24	0.09	0.30
1996	14.65	28.21	0.21	0.12	0.51
1997	18	8.14	0.23	0.48	2.21
1998	67.54	1.8	0.39	8.92	37.52
1999	12.47	14.75	0.38	0.33	0.84
2000	15.10	26.18	0.35	0.22	0.57
2001	19.44	3.96	0.42	2.14	4.92
2002	18.85	6.5	0.46	1.21	2.9
2003	14.85	16.01	0.46	0.42	0.92

* معامل المرونة الدخلية = $(\Delta \text{ الودائع} / \text{الودائع}) / (\Delta \text{ PIB} / \text{PIB})$

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

0.40	0.18	0.42	16.83	6.88	2004
0.43	0.18	0.37	22.97	10.02	2005
1.47	0.56	0.40	12.65	18.68	2006
2.83	1.13	0.46	9.22	26.12	2007
0.83	0.38	0.54	18.13	15.22	2008

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حركة الودائع البنكية في تزايد مستمر، ويظهر الميل المتوسط للودائع و الذي يقيس قدرة وفعالية البنوك وفقا لحصتها في الناتج المحلي الإجمالي أن هناك تذبذب إذ تراوحت قيمته ، مما يبين نقص فعالية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية لا سيما الادخارية، 0.54 ما بين 0.21 و أما فيما يتعلق بالمرونة الداخلية للودائع البنكية فيتضح أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة غير منتظمة فتارة أقل من الواحد مما يعني استجابة ضعيفة، وتارة أكبر من الواحد مما يعني أنه يستجيب لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي إذ تراوحت ما بين 0.3 كأدنى قيمة، و 37.52 كأعلى قيمة، خلال فترة الدراسة، وما يمكن استخلاصه هو ضعف مرونة الإيداع البنكي بشكل عام وعدم استقرار الاتجاه العام لحركة الودائع، و الذي يعد مؤشر دال على ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وضعف البنوك الجزائرية في جذب المزيد منها، وضعف فعالية الأوعية الادخارية المطروحة من طرف البنوك الجزائرية وكذا تدني نوعية الخدمات البنكية المقدمة من طرفها.

الفرع الثاني : قدرة البنوك التجارية على تغطية نشاطها الإقراضي

لمعرفة مدى اعتماد البنوك الجزائرية على الودائع في تمويل نشاطها الإقراضي نستخدم معيار أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني، والذي يعكس مدى وجود علاقة طردية ودائمة بين الودائع والائتمان، حيث أن الارتفاع في أهمية التغطية البنكية للنشاط الإقراضي يشير إلى قدرة البنوك في استخدام مواردها المالية لتغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات الاقتصادية مما يعكس التحسن في جذب الودائع،

في حين الانخفاض يعكس تدهور القدرة الإيداعية للبنوك بشكل لا يتماشى والاتجاهات البنكية الائتمانية، مما يعني لجوءها إلى السيولة لتغطية العجز في الودائع، ومما لاشك فيه أن الرغبة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية تقتضي الرفع من معدل نمو الائتمان البنكي بصفة عامة والإئتمان طويل الاجل بصفة خاصة، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع لأجل من طرف البنوك التجارية مما يحتم استراتيجية شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر قدر ممكن من تلك الودائع، من خلال جذب المزيد من الأموال الطليقة في الاقتصاد(الزبيدي، 2000م، ص138) ، والجدول التالي يبين أهمية الودائع في تغطية النشاط الاقراضي خلال الفترة(1994-2008)

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

الجدول رقم(III-16):أهمية الودائع في تغطية النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية(1994-2008)

السنة	الودائع /القروض	PIB القروض/ /	القروض الخاصة/ PIB	الميل الحدي للائتمان	المرونة الداخلية للائتمان ⁴
1990	%75.89	0.44	-	-	-
1991	%71.79	0.36	-	0.24	0.54
1992	%70.31	0.39	-	0.51	1.38
1993	%168.54	0.18	-	-1.30	-4.17
1994	%145	0.20	0.065	0.28	1.56
1995	%87.03	0.28	0.051	0.50	2.44
1996	%72.51	0.30	0.053	0.37	1.33
1997	%89.66	0.26	0.039	0.16-	0.56-
1998	%122.89	0.32	0.06	3.27	12.35
1999	%108.85	0.35	0.068	0.58	2.03
2000	%145.09	0.24	0.07	0.18-	0.52-
2001	%165.98	0.25	0.079	0.52	2.15
2002	%167.93	0.27	0.121	0.68	2.68
2003	%177	0.26	0.111	0.15	0.55
2004	%170.14	0.24	0.109	0.17	0.66
2005	%161.44	0.23	0.118	0.17	0.69
2006	%178.98	0.22	0.124	0.13	0.55
2007	%195.05	0.23	0.130	0.38	1.70

⁴ المرونة الداخلية للائتمان = $(\Delta \text{ القروض} / \text{القروض}) / (\Delta \text{ PIB} / \text{PIB})$

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر فترة 1990-2008

1.02	0.24	0.128	0.23	%189.48	2008
------	------	-------	------	---------	------

يتضح من الجدول أعلاه أن مؤشرات المرونة الدخلية للائتمان تبين أن فعالية البنوك التجارية الجزائرية محدودة في تمويل التنمية الاقتصادية بصفة عامة، ومؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة، فارتفاع القيمة عن الواحد يبين التوسع في الائتمان وهذا التوسع لم يتناسب مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي، مما قد يولد ضغوطا تضخمية ويؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، أما انخفاض القيمة عن الواحد فهو دليل على حالة الانكماش الذي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي كانت شديدة خلال سنوات 1993 و 1997 و 2000.

كما أن استجابة القروض للتغير في الناتج المحلي الإجمالي تبدو ضعيفة وغير منتظمة ولم تتجاوز الواحد، وعليه يمكن القول أن مستوى التمويل البنكي ضعيف ويؤثر على محدودية نجاعة النظام البنكي في تخصيص الموارد، إذ قدر خلال هذه الفترة (1994-2008) بـ 25.86% كمتوسط، وبعيد كل البعد عن المعدل السائد في دول الجوار، إذ نجد أن هذا المستوى بلغ في المغرب 78.74% و 52% في تونس (عبد القادر، 2008م)، أما فيما يخص القروض المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد قدرت بـ 8.84% في المتوسط لنفس الفترة، وهو مؤشر كاف لمحدودية النظام البنكي في توجيه القروض نحو القطاع الخاص.

خلاصة الفصل:

تم التعرف على المتغيرات المحلية و الدولية التي تعكس المناخ الذي تعمل في ظلّه البنوك التجارية الجزائرية، وهذه المتغيرات التي تتمثل في تلك الظروف و الاعتبارات التي تحكم عمل البنوك تؤثر و لا يرب علمها وهي بصدد القيام بدورها التمويلي لمختلف المؤسسات. ولعل من أهم هذه المتغيرات السياسة النقدية و الائتمانية التي تولى بنك الجزائر وضعها و الإشراف عليها وكذا برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الجزائر باعتباره خطوة حتمية لا مفر منها من أجل الخروج من أزمتها التنموية، و الانطلاق على طريق التنمية و التقدم، و يتضح مما سبق أن الفلسفة الجديدة التي تبنتها الجزائر ارتكزت على ركيزتين أساسيتين هما: حرية الأسواق و القطاع الخاص الذي يعد قارب النجاة للاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الدولية الحالية، باعتبار أنها تمتاز بفرص استثمار كبيرة، خاصة و أن القطاع الخاص يحميها لأن مردود الاستثمار يظهر على المدى القريب و لا يستلزم تكنولوجيا معقدة، و بالتالي لا بد من توفير مناخ الاستثمار لجذب رأس المال الخاص الوطني و الأجنبي لتوسع هذه المؤسسات للتمكين من استيعاب الكثير من اليد العاملة، من هنا يمكن القول أن هناك دورا هاما ينتظر أن تقوم به البنوك التجارية الجزائرية في هذه المرحلة لتمويل القطاع الخاص لاسيما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم نموها خاصة في ظل غياب سوق مالي نشط و كفاء في الجزائر، و الذي يجعل تمويل هذه المؤسسات يكاد يتوقف على البنوك.

من خلال هذه الدراسة تبين محدودية النظام المصرفي الجزائري في تعبئة و جمع الودائع و في تمويل التنمية رغم التغيرات الهيكلية و المؤسسية المصاحبة لتطوره، كما لوحظ بان عملية تمويل التنمية جاءت على العموم مصاحبة لضغوط تضخمية تزامنت مع بداية الانفتاح الاقتصادي، و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإصلاح المصرفي خطوة رئيسية لأي إصلاح اقتصادي حيث يعمل على تخصيص الموارد المالية للبنوك التجارية بطريقة تتماشى و معايير الجدارة الائتمانية.

- بينت الدراسة بروز ظاهرة التوسع النقدي بشكل لا يتناسب والتطور في حجم النشاط الاقتصادي، حيث لوحظ تجاوز معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل كبير لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- بينت الدراسة عدم وجود استجابة منتظمة ومباشرة للودائع المصرفية مع تغيرات الدخل خلال أغلب فترات الدراسة، مما يفيد في تأكيد محدودية البنوك التجارية في تعبئة المدخرات المحلية.
- أظهرت الدراسة تناسب غير منتظم بين الائتمان المصرفي والتغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي باستخدام معايير المرونة الداخلية للائتمان ومعامل الاستقرار النقدي

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعتبر التضخم واحد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول , إذ يعبر عن الارتفاع المستمر للأسعار , ويمثل عنصر من عناصر الدخل النقدي كالأرباح أو الأجور , زيادة على ذلك الإفراط في خلق الأرصدة النقدية وارتفاع التكاليف .

وتعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات , سواء كانت كمية أو كيفية , والملاحظ أن السياسة النقدية تعتبر أكثر فعالية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية وهذا لعدة اعتبارات منها غياب قنوات إبلاغ السياسة النقدية , ومن هنا كان على تلك الدول العمل على تفعيل السياسة النقدية في اقتصادياتها إلا أن هدفها النهائي يبقى تحقيق استقرار الأسعار هذا ما أدى بالبنوك المركزية الى تبني تقنية جديدة الا وهي سياسة استهداف التضخم وذلك من اجل التحكم في المستوى العام للأسعار .

فالسياسة النقدية هي مجموعة من الأعمال و التدابير التي يقوم بها المصرف المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

وللحديث عن سياسة معالجة التضخم حيث كان لا بد من الحديث عن ظاهرة التضخم إذ يعتبر واحدا من اهم مؤشرات الوضع الاقتصادي و المؤثرات به . وهو مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية , إذ لا يعتبر بالضرورة حالة طارئة إلا بعد ان يتجاوز حدوده , وبالعكس أيضا لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة جيدة بالضرورة .

والجزائر بدورها مرت فيها السياسة النقدية بعدة مراحل انطلاقا من سياسة نقدية في ظل اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق . فقد عرف الجهاز المصرفي تطورا كبيرا متبوعا بمجموعة من الاصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا , إضافة الى محاولة التعرف الى فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم .

الخاتمة العامة

ولقد كان للدراسة القياسية نصيب من هذا البحث اذ حاولنا القيام بدراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016 والتي كانت متغيرات دراستها ،الناتج الداخلي الخام ،الكتلة النقدية معدل التضخم ، ومعدل الصرف ، حيث حاولنا دراسة الاستقرارية بينها ،يلها دراسة التكامل المشترك ،وفي الاخير قمنا بدراسة العلاقة في المدى القصير .

وفي الاخير يمكننا القول بان تبني سياسة معالجة التضخم يتطلب توفر ادنى شروط تطبيق هذه السياسة منها العامة والاولية ،ونجد الجزائر اعتمدت هذه السياسة إلا انها لم تنجح الى حد بعيد ،لذا يستوجب توفر بيئة مناسبة لها ، كإعطاء استقلالية اكبر لبنك الجزائر عن طريق التشريعات القانونية ، أو من ناحية الممارسة الميدانية لتوفير كل الشروط العامة.

اختيار الفرضيات:

حسب دراستنا للموضوع توصلنا في الأخير أن النظريات المطروحة تقريبا صحيحة وهذا ما اكدته النتائج والتحليلات ،لنخلص في الأخير انه :

- تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق أهدافها .
- تتغير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية .

تعتبر سياسة كبح التضخم الهدف الأولي للسياسة النقدية من اجل تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل

النتائج:

تكون السياسة النقدية فعالة حسب الوضعية الاقتصادية للدولة، فالدول النامية كما سنرى تعاني من العديد من المشاكل والتي تحد أساسا من فاعلية السياسة النقدية، كانتشار الأسواق غير المنظمة (المرابين و التجار...) والتي عادة ما يكون لها تأثير بالغ على الأسواق المنظمة (البنك المركزي و البنوك) وعلى السياسات و

القرارات المطبقة فيها، فضلا عن أن هذه الأسواق (المنظمة) ضعيفة وقطاع مصرفي متخلف وانتشار العادات غير المصرفية .

وتكون السياسة النقدية أكثر كثافة عند توافر شفافية المعلومات ووضوح قواعد اللعبة، عندها تفهم الأسواق الأهداف وما يتعلق بها فيكون الاتجاه في إطار الهدف المنشود.

- لا بد من توافر إطار استقلالية للسياسة النقدية حتى لا يتم التأثير على مصداقيتها سلبا إذا تم إعادة النظر في الأهداف المحددة سلفا.
 - لا بد من التنسيق بين الأدوات المختلفة للسياسة النقدية.
- اما فيما يخص السياسة النقدية في الجزائر ومن خلال هذه الدراسة تبين محدودية النظام المصرفي الجزائري في تعبئة و جمع الودائع و في تمويل التنمية رغم التغيرات الهيكلية و المؤسسية المصاحبة لتطوره، كما لوحظ بان عملية تمويل التنمية جاءت على العموم مصاحبة لضغوط تضخمية تزامنت مع بداية الانفتاح الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإصلاح المصرفي خطوة رئيسية لأي إصلاح اقتصادي حيث يعمل على تخصيص الموارد المالية للبنوك التجارية بطريقة تتماشى و معايير الجدارة الائتمانية.
- بينت الدراسة بروز ظاهرة التوسع النقدي بشكل لا يتناسب والتطور في حجم النشاط الاقتصادي، حيث لوحظ تجاوز معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل كبير لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- بينت الدراسة عدم وجود استجابة منتظمة و مباشرة للودائع المصرفية مع تغيرات الدخل خلال أغلب فترات الدراسة، مما يفيد في تأكيد محدودية البنوك التجارية في تعبئة المدخرات المحلية.
- أظهرت الدراسة تناسب غير منتظم بين الائتمان المصرفي و التغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي باستخدام معايير المرونة الداخلية للائتمان و معامل الاستقرار النقدي

الاقتراحات :

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من

العوامل والشروط أهمها:

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض)، نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات...
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية ...، وبالتالي حرية التجارة الخارجية و مرونة الأسعار.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.
- نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة مناخ الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة،...
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية.
- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً) المراجع باللغة العربية

- أ) الكتب
1. عبد المجيد بوزيدي (1999م)، "تسعينات الاقتصاد الجزائري". ترجمة جريبب أم الحسن، موفم للنشر، الجزائر.
2. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2006، ص: 53.
3. أنظر: - أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001، ص ص: 349-350.
4. - سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1، 1988، ص ص: 19-21.
5. أنظر: - إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص: 126.
6. - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص ص: 81-84.
7. - محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص ص: 8-24.
8. عبد الله بن دعيبة (1999 م)، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية، مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر.
9. ريم النشاشيبي وآخرون (1998م)، "الجزائر وتحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
10. محمد لكصاصي (2004 م)، "الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
11. حمزة محمود الزبيدي (2000م)، "إدارة المصارف"، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن.
- ب) الملتقيات و الدوريات العلمية
12. بريش عبد القادر، حبار عبد الرزاق (2006 م)، "تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية"، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، يومي 21-22 نوفمبر، جامعة بسكرة، الجزائر
13. عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان (2006م)، "مؤشرات قياس لأداء النظام المصرفي الجزائري"، دفاتر ميكاس (MECAS)، مخبر البحث ادارة المؤسسات و تسيير رأس المال الاجتماعي، جامعة تلمسان، الجزائر.
- بلعوز بن علي (2003 م)، "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 30، القاهرة.

ج) الرسائل الجامعية

1. شريف غباط (2007 م)، "الأثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر.
2. صالح عبد القادر (2008)، "تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: واقع وأفاق"، دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة باجي مختار عنابة

د) التقارير و القوانين و المراسيم التنظيمية

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2005م)، مشروع تقرير حول: "نظرة على السياسة النقدية في الجزائر"، الجزائر
1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2000)، "القطاع المالي و المصرفي وتحديات المرحلة المقبلة"، صندوق النقد العربي
2. التعليمية رقم 06/01 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليمية رقم 20/01، "المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي"، المادتين 01 و 02
3. المادة 93 من قانون النقد و القرض 10/90.
4. المواد 69-72 من قانون النقد و القرض رقم 10/90.

ثانيا) المراجع باللغة الاجنبية

1. banque d'Algérie(2006), Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie (19964-2005)
2. banque d'Algérie(2008), Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2001-2007)
3. banque D'Algérie (2005), Quelque indicateur socio-économique (1994-2004)
4. O.N.S(2006), L'Algérie en quelque chiffre, résultants (1993-2005)

ثالثا) مواقع الانترنت

1. www.bank-of-algeria.dz
2. www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture C.N.E.S(2000), Rapport conjoncture de 2^{eme} semestre